الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب –عين تموشنت–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي ومالي

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر– دراسة قياسية– خلال الفترة (1994–2024)

من إعداد الطالبتين:

عبادلة رشيدة فراح

أحمد هوارية

تحت إشراف الأستاذ:

د.جديدن لحسن

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	الصفة
د.بن عامر عبد الكريم	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
د.جديدن لحسن	أستاذ التعليم العالي	مشرفا
د.بوعلي عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	ممتحنا

السنة الجامعية:2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٠

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتيسر الصعوبات نحمده سبحانه وتعالى حمدا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه ونشكره على ما أنعم به علينا من توفيق في إتمام هذه المذكرة.

نتقدم بجزيل الشكر والعرفان لأستاذنا الفاضل والمشرف على هذا العمل الأستاذ "جديدن لحسن" على ما قدمه من توجيه سديد ونصائح قيمة ودعم متواصل خلال جميع مراحل إعداد هذه المذكرة. لقد كان نعم المعين والموجه فله منا كل الاحترام والتقدير.

كما لا يفوتنا أن نشكر كل من ساهم في دعمنا ولو بكلمة طيبة أو دعوة خالصة فلهم منا أصدق الدعوات وأطيب الأمنيات.

كما نتقدم بخالص الشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الأفاضل على قبولهم مناقشة هذا العمل ولما سيقدمونه من مقترحات.

ولا يفوتنا أن نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كافة أساتذة كليتنا الموقرين وإلى كل من ساهم في تكويننا الأكاديمي والعلمي طيلة سنوات الدراسة.

جزى الله الجميع خير الجزاء ووفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح.

إهداء

إلى روح والدي الغالي الذي غادر الحياة جسدا وبقي حيا في قلبي وذاكرتي

إلى من علمني القوة في الصبر والصدق في العمل رحمك الله وجعل مثواك الجنة

وجزاك عني خير الجزاء.

إلى أمي الحبيبة نبع الحنان وسند الحياة التي كانت ولا تزال الداعمة الأولى في دربي
شكرا لحبك، لصبرك ولدعواتك التي أوصلتني إلى هذا اليوم.

إلى عائلتي الكريمة إخوتي وأخواتي وكل من كان لي عونا وسندا.

أهدي هذا الإنجاز المتواضع عربون وفاء ومحبة

تقديرا لكل لحظة دعم وتشجيع.

رشيدة فراح

إهداء

إلى روح والدي رحمه الله الذي غادر دنيانا بجسده لكنه باقٍ في قلبي بروحه ودعائه وحبه...أسأل الله أن يجعل قبره روضة من رياض الجنة ويجزيه عني خير الجزاء.

إلى أمي الحبيبة، نبع الحنان، وسر الصبر، ورفيقة الدعاء والسهر، لك كل الشكر على ما قدمته لي من دعم لا يقدر بثمن، أسأل الله أن يحفظك ويطيل في عمرك في طاعته.

إلى عائلتي الكريمة و أساتذتي الأفاضل الذين علموني ووجهوني

إلى أصدقائي لأعزاء ومعلمتي الغالية التي كانت أول من زرع في قلبي حب العلم لك مني كل الاحترام والعرفان.

إلى كل من كان له أثر في هذا الإنجاز صغيرا كان أو كبيرا أهديكم هذا العمل وأسأل الله أن يتقبله خالصا لوجهه الكريم.

هوارية

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2024 وذلك باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة (ARDL) تم اعتماد خمسة متغيرات مستقلة و هي: سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم، احتياطيات الصرف الأجنبي، التحويلات المالية للمهاجرين، وأسعار النفط بينما اعتبر سعر الصرف الموازي المتغير التابع للدراسة.

أظهرت النتائج أن أسعار النفط لا تؤثر على سعر الصرف الموازي في حين أن التحويلات المالية للمهاجرين تسهم في خفضه على المدى القصير. أما احتياطيات الصرف الأجنبي فقد تبين أن لها تأثيرا متغيرا (طردي أو عكسي) على المدى القصير بينما في الأجل الطويل كشفت النتائج عن وجود علاقة طردية ومعنوية بين كل من سعر الصرف الرسمي والتضخم مع سعر الصرف الموازي.

الكلمات المفتاحية :سعر الصرف الموازي، سعر الصرف الرسمي، التضخم، التحويلات المالية للمهاجرين، احتياطيات الصرف الأجنبي، أسعار النفط، نموذجARDL .

Abstract:

This study aims to identify the determinants of the parallel exchange rate in Algeria over the period from 1994 to 2024, using the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model. Five independent variables were adopted: the official exchange rate, inflation rate, foreign exchange reserves, remittances from migrants, and oil prices. The parallel exchange rate was considered the dependent variable in the study.

The results showed that oil prices do not affect the parallel exchange rate, while remittances from migrants contribute to its decrease in the short term. Foreign exchange reserves were found to have a varying impact (positive or negative) in the short term. In the long term, the results revealed a positive and significant relationship between both the official exchange rate and inflation with the parallel exchange rate.

Keywords: Parallel exchange rate, official exchange rate, inflation, remittances from migrants, foreign exchange reserves, oil prices, ARDL model.

فهرس المحتويات

المحتويات	الصفحة
كلمة الشكر والتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	I
قائمة الأشكال	IV
قائمة الجداول	V
قائمة الملاحق	VI
المقدمة العامة	1
الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف الموازي	(31-5)
تمهيد	5
1. الإطار النظري لسعر الصرف	6
1.1.مفهوم سعر الصرف وأهميته	6
1.1.1.مفهوم سعر الصرف	6
2.1.1.أهمية سعر الصرف	7
2.1 أشكال وأنظمة سعر الصرف	7
1.2.1.أشكال سعر الصرف	7
2.2.1.أنظمة سعر الصرف	9
3.1.النظريات المفسرة لسعر الصرف	12
2. الإطار النظري لسعر الصرف الموازي و أثره على الاقتصاد	17
1.2. نشأة السوق الموازية للصرف ودوافع وجوده	18
1.1.2.نشأة السوق الموازية للصرف	18
2.1.2.دوافع وجود السوق الموازية للصرف	19
2.2.محددات سعر الصرف الموازي	20
3.2.أثر سعر الصرف الموازي على الاقتصاد	21

3. أدبيات الدراسة التطبيقية لسعر الصرف الموازي	22
1.3. الدراسات السابقة	22
2.3. مقارنة بين الدراسات السابقة	30
خلاصة الفصل الأول	31
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف الموازي في الجزائر	(61-32)
تمهيد	32
1. تطور سعر الصرف الرسمي و الموازي في الجزائر	33
1.1. تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر	33
1. 2.أسباب وسلبيات ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر	36
1.2.1.أسباب ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر	36
2.2.1.سلبيات ظهور السوق الموازية للصرف في الجزائر	37
3.1 تحليل تطور سعر صرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة (1994-2024)	37
2. دراسة تحليلية لمحددات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1994-2024)	40
1.2 التضخم	40
2.2 أسعار البترول	41
3.2 احتياطات الصرف الأجنبية:	42
4.2 تحويلات المهاجرين	43
3. دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1994–2024)	44
1.3. الإطار العام ونموذج الدراسة	44
1.1.3. الوصف العام للدراسة القياسية	44
2.1.3. نموذج الدراسة الاقتصادي	45
3.1.3. متغيرات الدراسة	45
2.3. التحليل الوصفي واستقرارية السلاسل	46
1.2.3. الوصف الإحصائي للمتغيرات	46

2.2.3. مصفوفة الارتباط	47
3.2.3. اختبارات استقرارية السلاسل (ADF-PP)	49
3.3. اختيار النموذج الأمثل وتقدير (ARDL)	51
1.3.3. تحديد التأخيرات المثلى (AIC)	51
2.3.3. اختبار الحدود (Bound Test)	52
3.3.3. تقدير نموذج الانحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)	52
4.3. نموذج تصحيح الخطأ والاختبارات التشخيصية	54
1.4.3. تقدير نموذج (ECM)	54
2.4.3. الاختبارات التشخيصية للنموذج	58
3.4.3. اختبار الاستقرار الهيكلي	59
خلاصة الفصل الثاني	61
خاتمة	62
قائمة المراجع	65
الملاحق	69

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(1-1)	أثر التضخم على سعر الصرف	13
(2-1)	أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف	14
(3-1)	أثر تغير صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف	15
(1-2)	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي للدولار الأمريكي مقابل الدينار للفترة 2024- 1994	38
(2-2)	تطور حجم معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1994-2024	40
(3-2)	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1994-2024	41
(4-2)	تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1994-2024	42
(5-2)	تطور تحويلات المهاجرين في الجزائر خلال الفترة 1994-2024	43
(6-2)	يوضح درجة التأخير المثلى للنموذج (ARDL)	51
(7-2)	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي	58
(8-2)	المجموع التراكمي للبواقي للمتابعة(CUCUM)	59
(9-2)	مجموع التراكمي لمربعات البواقي للمتابعة(CUCUMSQ)	59

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(1−1)	أهم الفروق بين أنظمة سعر الصرف	9
(2−1)	تصنيف صندوق النقد الدولي بحكم الواقع لأنظمة إدارة سعر الصرف	11
(1−2)	يمثل الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة	46
(2-2)	يمثل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة	47
(3−2)	يمثل اختبار فيلبس بيرون(PP)	49
(4−2)	يمثل اختبار ديكي فلور (ADF)	50
(5−2)	نتائج اختبار حدود التكامل المشترك	52
(6−2)	نتائج تقدير نموذج (ARDL)	52
(7−2)	نتائج تقدير النموذج (ARDL) في المدى الطويل	54
(8−2)	نتائج اختبار (ECM) في المدى القصير	56

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
(1)	تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال 1994-2024	69
(2)	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال 1994-2024	70
(3)	تطور أسعار البترول في الجزائر خلال 1994-2024	71
(4)	تطور احتياطات الصرف الأجنبية في الجزائر خلال 1994-2024	72
(5)	تطور تحويلات المهاجرين خلال الفترة 1994-2024	73

المقدمة العامة

المقدمة العامة:

تشهد البيئة الاقتصادية الدولية في العقود الأخيرة تحولات جذرية فرضتها العولمة وتسارع وتيرة الانفتاح التجاري والمالي بين الدول. وفي خضم هذه التحولات برز سعر الصرف كأحد الركائز الأساسية التي تستند عليها اقتصادات الدول خصوصا تلك التي تعتمد بشكل كبير على التجارة الخارجية وحركة رؤوس الأموال فباعتباره الأداة التي يتم من خلالها تحويل العملات بين مختلف الاقتصادات يعد سعر الصرف مؤشرا دقيقا لحالة الاقتصاد ومستوى استقراره ودرجة انفتاحه وتكامله مع الاقتصاد العالمي.

ورغم ما أحرزته بعض الدول من تقدم في بناء منظومات صرف مستقرة وشفافة إلا أن العديد من الدول النامية ومنها الجزائر تواجه صعوبات متواصلة في ضبط نظام الصرف الرسمي ما أدى إلى بروز ظاهرة الأسواق الموازية للعملة الأجنبية التي أضحت تمثل واقعا معقدا لا يمكن تجاهله. وتعد السوق الموازية للعملة أو ما يعرف بالسوق السوداء انعكاسا مباشرا لاختلالات متعددة الأبعاد تشمل السياسة النقدية، ضعف القطاع المصرفي، عجز في ميزان المدفوعات ونقص فعالية القوانين المنظمة لحركة رؤوس الأموال والتجارة الخارجية.

في الجزائر يعود ظهور السوق الموازية للعملة إلى جملة من العوامل البنيوية والمؤسساتية أبرزها تقييد الوصول إلى العملة الصعبة عبر القنوات الرسمية والفجوة بين العرض والطلب على النقد الأجنبي. إضافة إلى الأزمات الاقتصادية المتكررة الناجمة عن اعتماد مفرط على قطاع المحروقات وتقلبات أسعاره في الأسواق العالمية. كما ساهم ضعف تنوع القاعدة الإنتاجية وارتفاع الطلب الاستهلاكي الداخلي على السلع المستوردة في توسيع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي.

ومع مرور الوقت أصبحت السوق الموازية للعملة في الجزائر نظاما شبه مهيكل له تأثيره العميق على مسارات الاقتصاد الوطني حيث تستخدم هذه السوق ليس فقط في العمليات التجارية غير الرسمية بل أيضا في تحويلات المهاجرين، تمويل السفر والعلاج والدراسة بالخارج وحتى في التهرب الضريبي وتبييض الأموال. وقد أدى هذا الوضع إلى تشويه إشارات الأسعار، إضعاف السياسة النقدية وتفاقم الفوارق الاجتماعية والاقتصادية مما يدفع الباحثين وصناع القرار إلى التساؤل حول طبيعة هذه السوق والعوامل الحقيقية التي تؤثر على تحديد سعر صرف العملة في هذا السياق الموازي.

لذا فإن تحليل محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر لا يعد مسألة تقنية فحسب بل هو مدخل أساسي لفهم واقع الاقتصاد غير الرسمي وفعالية السياسة الاقتصادية ومدى قدرة المؤسسات على ضبط النظام النقدي. ومن خلال هذا التحليل يمكن اقتراح سياسات واقعية وشاملة تهدف إلى تقليص حجم السوق السوداء وتقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي بما يضمن توجيه التدفقات النقدية نحو القنوات الرسمية وتعزيز الثقة في المنظومة المالية والمصرفية الوطنية.

وفي هذا السياق يمكن لنا صياغة إشكالية البحث وهي كالتالي:

ماهي أهم محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1994-2024)؟

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما المقصود بسعر الصرف الموازي؟
- ✓ ماهي المحددات النظرية لسعر الصرف الموازي؟
- ✓ ما هي المتغيرات الأكثر تأثيرا على سعر الصرف الموازي في الجزائر؟
- ✓ هل هناك إمكانية للتوصل إل نموذج قياسي لمحددات سعر الصرف الموازي في الجزائر للفترة(1994-2024)؟

الفرضيات:

الفرضية الأولى: يرتبط كل من سعر الصرف الرسمي والتضخم بعلاقة طردية مع سعر الصرف الموازي.

الفرضية الثانية: وجود أثر سلبي لكل من احتياطات الصرف الأجنبية وتحويلات المهاجرين على سعر الصرف الموازي.

الفرضية الثالثة: وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وسعر الصرف الموازي.

أهمية البحث:

- ✓ تأكيد صحة الفرضيات وتقديم إجابة للتساؤلات المطروحة.
- ✓ إثراء البحث العلمي حول ظاهرة سوق الصرف الموازي وتقديم تحليلات لدراسة تطور سوق الصرف الموازي في الجزائر.

أهداف البحث:

- ✓ معرفة الأدبيات النظرية لسعر الصرف الرسمي والموازي.
- ✓ دراسة واقع سوق الصرف الموازي وتحليل محدداته في الجزائر.
- ✓ تقديم حلول من أجل تقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

دوافع اختيار الموضوع:

جاء اختيارنا لهذا الموضوع من منطلق شخصي وعلمي في آن واحد. فمن جهة لاحظنا كجزائريين كيف أن السعر الموازي للعملة أصبح جزءا من الحياة اليومية للمواطنين سواء تعلق الأمر بشراء مواد مستوردة، تمويل السفر

أو حتى مجرد متابعة الأخبار الاقتصادية. هذا الواقع جعلنا نتساءل: لماذا لا يمكن للجزائري العادي أن يحصل على اليورو أو الدولار بسهولة من البنوك؟ ولماذا يضطر إلى اللجوء للسوق السوداء رغم كل مخاطرها؟

ومن الناحية العلمية سعر الصرف الموازي ليس مجرد خلل نقدي بل يعكس مشاكل أعمق في الاقتصاد والسياسات وهذا ما دفعنا لدراسة أسبابه والبحث عن حلول تقلص الفجوة وتعزز الثقة في النظام المالي.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية هي دولة الجزائر أما الحدود الزمنية فتمتد فترة الدراسة من 1994 إلى 2024. تم اختيار هذه الفترة نظرا للتحولات الكبيرة التي عرفتها الجزائر اقتصاديا بداية من تراجع أسعار المحروقات ووصولها لأدنى مستوياتها.

المنهج المتبع:

اعتمد البحث على أسلوب المزج بين المنهج التحليلي الوصفي من جهة ومن جهة أخرى المنهج الكمي القائم على الاقتصاد القياسي باستخدام منهجية نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL).

صعوبات البحث:

من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إنجاز هذه الدراسة:

- ✓ صعوبة الحصول على المعلومات الإحصائية المتعلقة بسعر الصرف الموازي وتحويلات المهاجرين.
- ✓ عدم تطابق المعطيات الرقمية من مصدر إلى أخر.

تقسيمات البحث:

وبناءا على ما تقدم قمنا بتقسيم المذكرة إلى فصلين الأول نظري تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث المبحث الأول لسعر الصرف، الثاني لسعر الصرف الموازي أما المبحث الثالث تطرقنا فيه إلى دراسات سابقة.

والفصل الثاني فيتعلق بالدراسة التطبيقية قياسية باستخدام منهجية نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL).

الفصل الأول: الأدبيات النظرية حول سعر الصرف الموازي

تمهيد:

يعد سعر الصرف من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تعكس الوضع الاقتصادي والمالي لأي دولة حيث يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي وميزان المدفوعات والسياسة النقدية. وتبرز أهميته بشكل خاص في الدول النامية التي غالبا ما تكون أكثر عرضة للتقلبات النقدية والمالية ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى نشوء أسواق موازية للصرف تعمل خارج الإطار الرسمي.

ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية يعنى المحور الأول بالإطار النظري لسعر الصرف حيث يتم التطرق فيه إلى مفهوم سعر الصرف وأهميته ثم أشكال وأنظمة سعر الصرف المعتمدة عالميا والتركيز على التصنيف الأخير لصندوق النقد الدولي إضافة إلى محددات سعر الصرف التي تتحكم في مستواه الرسمي.

أما المبحث الثاني فيسلط الضوء على الإطار النظري لسعر الصرف الموازي وأثره على الاقتصاد من خلال دراسة نشأة السوق الموازية للصرف ودوافع وجودها وتحليل محددات سعر الصرف الموازي التي تختلف في كثير من الأحيان عن المحددات الرسمية إضافة إلى مناقشة الآثار الاقتصادية المترتبة عن وجود سوق صرف موازية.

وفي المبحث الثالث يتم عرض ومناقشة أدبيات الدراسة التطبيقية المتعلقة بسعر الصرف الموازي من خلال استعراض دراسات سابقة باللغة الأجنبية و باللغة العربية وإجراء مقارنة تحليلية بين هذه الدراسات بهدف استخلاص أهم النتائج والتوجهات وتمهيدا لاعتماد منهجية مناسبة في الدراسة التطبيقية التي تتناول حالة الجزائر لاحقا في هذه المذكرة.

1. الإطار النظري لسعر الصرف

يختص هذا المبحث بدراسة الأسس والمفاهيم التي تساهم في تحديد قيمة العملة مقابل العملات الأخرى بالإضافة إلى تحديد العوامل التي تؤثر في تقلبات أسعار الصرف.

1.1. مفهوم سعر الصرف وأهميته

1.1.1. مفهوم سعر الصرف

سعر الصرف هو أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تؤثر على القرارات الاستثمارية و السياسات الحكومية وحتى سلوك المستهلكين. فهم هذا المفهوم يتطلب منا التعرف على التعريفات المختلفة التي تصفه وكيف تتفاعل هذه التعريفات مع بعضها البعض لتشكل الصورة الكاملة لسعر الصرف نذكر منها:

التعريف01: يعرف سعر الصرف Exchange Rate بأنه: "سعر العملة مقابل عملة أخرى" (فؤاد، 2022، صفحة 13)

التعريف 02: و يمكن تعريفه على أنه" عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، أو عدد الوحدات من العملة الأجنبية اللازمة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية للبلد، وهذا ما يوضح وجود نسبة مبادلة عملة ما بعملة أخرى حيث تعتبر إحدى العملتين سلعة وعملة أخرى ثمن لها". (فؤاد، 2022، صفحة 13)

التعريف 03: ويعرف على أنه:" عدد وحدات من عملة تسمى عملة التسعير مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى تسمى العملة الأساسية أي أنع عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات. مع أنه من المتعارف عليه في سوق العملات الأجنبية أنه دائما تكون العملة الضعيفة هي عملة التسعير والعملة القوية هي عملة الأساس وذلك ليكون سعر الصرف أكثر من الواحد." (جمال و غياط، 2019، صفحة 19) ،مثلا الدينار الجزائري هو عملة التسعير، والدولار الأمريكي هو عملة الأساس.

من خلال هذه التعاريف يمكن القول: أن سعر الصرف هو الإجابة عن السؤال كم من عملة الأجنبية يمكن الحصول عليها مقابل وحدة واحدة من العملة المحلية؟

مثال: إذ كان سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري هو245 DA، فهذا يعني أنه يمكن شراء دولار واحد بـ245 DA.

1.1. 2. أهمية سعر الصرف

سعر الصرف هو المحرك الرئيسي للاقتصاد الدولي يمكن إبراز أهميته في ما يلي :

- ❖ تحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، وبالتالي يؤثر على التجارة الدولية والاستثمارات الأجنبية.
- ❖ تحديد تكلفة السلع والخدمات المستوردة والمصدرة وبتالي يؤثر على معدل التضخم والنمو الاقتصادي.
- ❖ يمكن استخدام سعر الصرف كوسيلة لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي في الدولة.
- ❖ تنعكس مشكلة ميزان المدفوعات في انعدام تساوي بين عرض العملات المختلفة والطلب عليها لأغراض مختلفة. (فؤاد، 2022، صفحة 21)
- ❖ يمكن استخدام سعر الصرف كوسيلة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية وجذب رؤوس الأموال إلى الدولة نجد مثالا عن ذلك تداول الكبير في الأسواق العملات الأجنبية اليورو والدولار وهذا راجع لقوة هذه العملات.

2.1 أشكال وأنظمة سعر الصرف

1.2.1. أشكال سعر الصرف

يمكن تصنيف سعر الصرف إلى الأشكال التالية:

أ- **سعر الصرف الاسمي:** "سعر الصرف الاسمي هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة البلد الآخر، ويتم تبادل العملات حسب أسعارها بين بعضها البعض، إذ يؤدي تفاعل قوى العرض والطلب في أسواق الصرف إلى تحديد سعر الصرف الاسمي الخاص بعملة ما في لحظة معينة من الزمن، كما يعتبر سعر الصرف الاسمي محددا رئيسيا للثمن المحلي للعملة الأجنبية". (فؤاد، 2022، صفحة 16)
من خلال هذا التعريف يمكن القول أن سعر الصرف الاسمي هو القيمة العملة مقابل عملة أخرى في لحظة معينة. مثلا سعر صرف الدينار الجزائري مقابل اليورو. وينقسم هذا النوع إلى:

1. **سعر الصرف الرسمي:** وهو المعمول به في السوق الرسمية كالبنوك ومكاتب الصرف الرسمية الخاضعة لرقابة البنك المركزي.

2. سعر الصرف الغير الرسمي (الموازي): هو سعر الصرف المعمول به في السوق الموازية كتحويل الدينار الجزائري إلى دولار عند تجار الذهب وفق قوى العرض والطلب.

ب- سعر الصرف الحقيقي:" يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلعة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلعة المحلية، وبالتالي يقيس القدرة على المنافسة، ويفيد المتعاملين الاقتصاديين من اتخاذ قراراتهم". (بلحرش و كيفاني، 2014، صفحة 129)

من خلال هذا التعريف يمكن القول أن سعر الصرف الحقيقي هو الذي يقيس القوة الشرائية بعملة ما مقارنة مع عملة أخرى وبالتالي قدرتها على شراء سلة من سلع والخدمات.

يتم حساب سعر الصرف الحقيقي TCR وفق المعادلة التالية: (فؤاد، 2022، صفحة 17)

$$TCR=TCN\times\frac{P}{P^*}$$

حيث:

TCR: سعر الصرف الحقيقي

TCN: سعر الصرف الاسمي

P: مؤشر الأسعار المحلية

p^*: مؤشر الأسعار الأجنبية

ت- سعر الصرف الفعلي: "هو عدد وحدات العملة المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة". (ياسين و بن عبد العزيز، 2021، صفحة 638)

ث- سعر الصرف العاجل(الآني): هو سعر الصرف الأجنبي المطبق في عمليات البيع والشراء المتداول حاليا في السوق.

ج- سعر الصرف الآجل: هو سعر يتم تحديده مسبقا لتبادل العملات في تاريخ مستقبلي، ويكون تنفيذ العملية كأقل تقدير 48ساعة من تاريخ إبرام العقد.

2.2.1.أنظمة سعر الصرف

أنظمة سعر الصرف هي الطرق التي تتبعها الدول لإدارة عملاتها وتحديد قيمتها مقابل العملات الأخرى. هذه الأنظمة تلعب دورا حاسما في الاقتصاد الكلي للدولة حيث تؤثر على التجارة والاستثمار والتضخم وتنقسم هذه الأنظمة إلى:

1. **نظام سعر الصرف الثابت(Fixed Exchange Rate System)**: "سعر الصرف الثابت هو نظام تطبقه الحكومة أو البنك المركزي ويربط سعر الصرف الرسمي للعملة في الدولة بعملة دولة أخرى أو بسعر الذهب. والغرض من نظام سعر الصرف الثابت هو الحفاظ على قيمة العملة ضمن نطاق ضيق".
2. **نظام سعر الصرف المرن (Flexible Exchange Rate System)**:" يمكن تعريف أسعار الصرف المرنة بأنها أسعار الصرف التي يحددها العرض والطلب العالميين على العملة. بعبارة أخرى إنها أسعار الصرف الأجنبي التي يحددها السوق والتي يمكن أن تتغير بسرعة بسبب العرض والطلب ولا تخضع لربط أو سيطرة البنوك المركزية".
3. **نظام سعر الصرف المختلط (Mixed Exchange Rate System)**: "نظام سعر الصرف المختلط هو نظام يحافظ فيه بعض الدول على نظام سعر صرف ثابت فيما بينها بينما تسمح في الوقت نفسه بتقلب قيمة عملاتها الخارجية بحرية مقابل العملات التي لا تنتمي إلى ترتيبها النقدي الإقليمي". ومن الأمثلة الحديثة على هذا النظام نظام النقد الأوروبي (EMS) والاتحاد النقدي الأوروبي(EMU) . (Tavlas, 2005, p. 3)

الجدول رقم (1-1): يمثل أهم الفروق بين أنظمة سعر الصرف

نوع نظام سعر الصرف	طريقة العمل	مزايا	عيوب	أمثلة للدول
نظام سعر الصرف الثابت	يتم تثبيت قيمة العملة المحلية مقابل عملة أخرى أو سلة من العملات.	استقرار أسعار الصرف.حماية من التضخم المستورد.	قلة المرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية.	دول مجلس التعاون الخليجي (مرتبطة بالدولار الأمريكي).
نظام سعر الصرف المرن	يتم تحديد سعر الصرف وفق قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي.	مرونة أكبر في مواجهة الصدمات الاقتصادية.	تقلبات كبيرة في أسعار الصرف.	الولايات المتحدة اليابان،المملكة المتحدة.

نظام سعر الصرف المختلط	جمع بين ميزات النظامين الثابت والمرن حيث يتدخل البنك المركزي لضبط سعر الصرف ضمن نطاق معين.	توازن بين الاستقرار والمرونة، حماية من التقلبات الحادة في أسعار الصرف.	قد يؤدي التدخل المستمر للبنك المركزي إلى تشويه الأسواق .صعوبة تحديد النطاق الأمثل للتذبذب.	الصين، الهند.

المصدر: إعداد الطالبتان اعتماد على صندوق النقد العربي. (2022) سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق.

التصنيف الأخير من قبل الصندوق الدولي:

حسب التصنيف الجديد بحكم الواقع لصندوق النقد الدولي المعتمد منذ 1999 فهناك 8 أنواع لأنظمة سعر الصرف موزعة على 3 فئات كما يلي: (مرغيث، 2013، صفحة 267)

الفئة الأولى: نظم الربط المحكم أو عدم وجود عملة قانونية: الدولرة/الإتحاد النقدي – مجلس العملة.

الفئة الثانية: النظم الوسيطة: ترتيبات تقليدية للربط الثابت – أسعار الصرف المربوطة في حدود نطاقات تقلب أفقية – الربط المتحرك – أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب متحركة – التعويم الموجه بدون مسار معلن سلفا لسعر الصرف.

الفئة الثالثة: نظم التعويم المستقل

- وفي 2 فيفري 2009 تبنى تصنيفات جديدة لأنظمة سعر الصرف بحكم الواقع وذلك على أساس مدى مرونة الترتيب والسلوك الفعلي لسعر الصرف، وهذا التقسيم يشمل 10 أنظمة موزعة على 4 فئات كما يلي: (مرغيث، 2013، صفحة 268)

الفئة الأولى: الربط الصارم: ترتيبات بغير عملة قانونية مستقلة– مجلس العملة

الفئة الثانية: الربط الرخو: الربط التقليدي – ترتيبات مستقرة – الربط المتحرك – ترتيبات شبيهة بالربط المتحرك – الربط ضمن نطاقات تقلب أفقية.

الفئة الثالثة: ترتيبات التعويم: تشمل التعويم – التعويم الحر.

الفئة الرابعة: الباقي: تضم الترتيبات الموجهة الأخرى.

الجدول رقم (1–2): تصنيف صندوق النقد الدولي بحكم الواقع لأنظمة إدارة سعر الصرف

نوع النظام	طريقة العمل
1. **الدولرة/الإتحاد النقدي**	يعني أن تستخدم الدولة عملة بلد آخر كعملة رسمية وحيدة أو تنضم إلى مجموعة دول تستخدم نفس العملة الرسمية.
2. **مجلس العملة**	هو نظام يحدد فيه القانون سعر صرف ثابت للعملة ويشترط أن تكون كل النقود التي يصدرها البنك المركزي مغطاة بالكامل بأصول أجنبية.
3. **ترتيبات تقليدية للربط الثابت**	تعني ربط عملة الدولة بعملة واحدة أو بسلة عملات بحيث يتحرك سعر الصرف في نطاق ضيق جدا لا يتجاوز ±1% حول سعر مركزي محدد أو أن يبقى سعر الصرف ضمن هامش لا يتجاوز ±2% لمدة لا تقل عن 6 أشهر.
4. **ترتيبات مستقرة**	تعني أن يبقى سعر صرف العملة مستقرا داخل نطاق ±2% من قيمته ولمدة لا تقل عن 6 أشهر.
5. **الربط المتحرك**	هو نظام يتم فيه تعديل قيمة العملة بشكل منتظم وبنسبة صغيرة إما بمعدل ثابت أو بناء على تغيرات في مؤشرات اقتصادية معينة مثل فروق التضخم مع الشركاء التجاريين خلال فترة سابقة.
6. **ترتيبات شبيهة بالربط المتحرك**	تعني أن تبقى قيمة العملة ضمن نطاق ضيق لا يتجاوز ±2% حول اتجاه عام (اتجاه متوسط) تم تحديده باستخدام التحليل الإحصائي ولمدة 6 أشهر أو أكثر.
7. **أسعار الصرف المربوطة ضمن نطاقات تقلب أفقية**	تعني أن تتحرك قيمة العملة داخل حدود معينة حول سعر مركزي بحيث لا تقل هذه الحدود عن ±1% أو أن يكون الفرق بين أعلى وأدنى سعر صرف للعملة أكبر من 2%.
8. **التعويم**	يعني أن يتم تحديد سعر الصرف بناء على قوى العرض والطلب في السوق ولا يمكن التنبؤ باتجاهه أو مساره.
9. **التعويم الحر**	يعني أن سعر الصرف يتحدد وفقاً لقوى السوق مع تدخل رسمي نادر في سوق العملات الأجنبية فقط عندما تكون هناك حاجة لتهدئة التقلبات في السوق. كما تقدم السلطات بيانات تؤكد أن التدخل لا يحدث إلا بشكل استثنائي وبحد أقصى ثلاث مرات خلال الأشهر الستة الماضية وألا يتجاوز التدخل ثلاثة أيام عمل.
10. **الترتيبات الباقية**	تستخدم هذه الفئة لتصنيف أنظمة سعر الصرف التي لا تتوافق مع معايير الفئات السابقة.

Source: International Monetary Fund, Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions, October 2012. (IMF, 2012, pp. 60-62)

3.1.النظريات المفسرة لسعر الصرف

فيما يلي سنتطرق إلى أهم النظريات المفسرة لكيفية تحديد سعر الصرف ومن بين أهم هذه النظريات:

أولا: نظرية تعادل القدرة الشرائية

نظرية تعادل القدرة الشرائية من أقدم النظريات المفسرة لكيفية تحديد سعر الصرف يرجع الفضل في صياغة هذه النظرية إلى العالم السويدي " Gustav Cassel" فالبرغم من بروز أفكارها قبل ذلك لدى كل من دافيدهيوم ودافيد ريكاردو إلا أن أهميتها برزها "Cassel" حيث كان الاقتصادي السويدي أول من أعطى عرضا منسقا لهذه النظرية يبين فيها العلاقة بين القدرات الشرائية وتحويل العملة عندما أصدر كتابه "النقود وأسعار الصرف الأجنبي بعد عام 1914" حيث نشره باللغة الفرنسة عام 1923. (جوزي، 2013، صفحة 68)

ولقد تم اللجوء إلى نظرية تعادل القوى الشرائية لأن قانون السعر الواحد يطبق على السلع الفردية بينما نظرية تعادل القوى الشرائية تطبق على المستوى العام للأسعار المركبة من سلة السلع الداخلة في التبادل. (Krugman, Obstfeld, & Melitz, 2011, p. 387)

تفي نظرية تعادل القدرة الشرائية بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قدرتهما الشرائية متساوية في كلا الدولتين وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين وعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية في دولة ما أي في حالة تضخم يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القدرة الشرائية ويتمثل الأساس النظري لهذه النظرية على أن أسعار الصرف بين أي بلدين سوف تتعدل لتعكس التغيرات في مستويات السعر للبلدين. (Mishkin, Economics of Money,Banking,and Financial Markets, 2009, p. 439)

وتعتمد نظرية تعادل القدرة الشرائية على الفرضيات التالية (فؤاد، 2022، صفحة 33):

- حرية حركة السلع والخدمات بين الدول دون تكلفة نقل ورسوم الجمركية.
- يتم استهلاك نفس سلة المنتجات في كل الدول.
- غياب الرقابة على عمليات الصرف.
- سعر الصرف الحقيقي ثابت.

نشير إلى طريقة حساب تعادل القدرة الشرائية بين دولتين الذي يتلخص في مقارنة سعر سلعة متماثلة في الدولتين كالتالي: (فؤاد، 2022، صفحة 33)

$$E=\frac{P_i}{P_{i*}}$$

حيث:

E: سعر الصرف.

P_i : السعر المحلي لسلعة i.

P_{i*}: السعر الأجنبي للسلعة i.

وبمفهوم أخر يمكن القول يؤدي ارتفاع التضخم إلى انخفاض قيمة العملة لأنه عندما يكون المستوى العام للأسعار مرتفع ترتفع أسعار المنتجات المحلية وبالتالي يقل الطلب عليها وعلى العملة المحلية ويزيد الطلب على العملة الأجنبية وبتالي انخفاض قيمة العملة المحلية كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-1): أثر التضخم على سعر الصرف

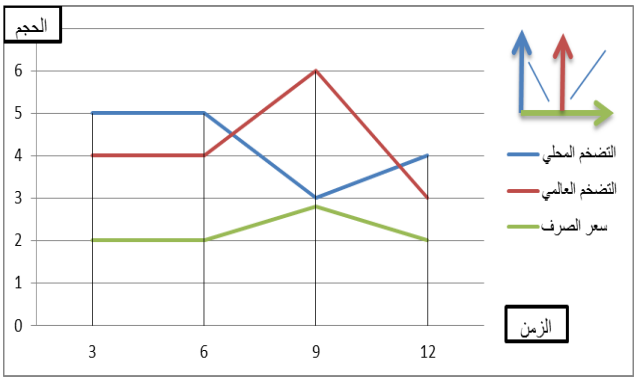

المصدر: جمال مساعدية وشريف غياط، "العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم: دراسة بيانية"، مجلة دراسات – العدد الاقتصادي، العدد 10، جامعة الأغواط، جوان 2019، ص 28.

ثانيا: نظرية تعادل أسعار الفائدة

من قام باكتشاف هذه النظرية هو العالم كينز بعد ملاحظته العلاقة الموجودة بين سعر الصرف وسعر الفائدة حيث قال أن سعر الصرف الآجل يتبع التغييرات في أسعار الفائدة وهذا يعني أن عملية دخول وخروج العملات المختلفة في البلدان المتعددة تتحدد من خلال الاختلاف في أسعار الفائدة في الأسواق النقدية لهذه البلدان.

تسعى نظرية تعادل أسعار الفائدة للكشف عن الترابط الموجود بين السوق النقدي الوطني وسوق الصرف من خلال المبدأ المتمثل في أن تغير معدلات الفائدة في بلدين لا بد أن يؤثر في نسبة تغير سعر الصرف فأي اختلاف بين معدلات الفائدة بين بلدين ينتج عنه إما تحسن أو تدهور للعملة المحلية بالنسبة للعملة الأجنبية وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد أخر بعد مدة معينة إذ كان معدل الفائدة السائد بعد تلك المدة في ذلك البلد اكبر من معدل الفائدة السائد بعد المدة نفسها في البلد الآخر والعكس صحيح. ويكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما يكون العائد المتوقع على العملتين متساويا . وهذا هو شرط تعادل سعر الفائدة وينص على أن الاختلافات في أسعار الفائدة على السندات المتشابهة في الدول المختلفة تعكس توقعات التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف.(Hubbard & brien, 2011, p. 240)

وبالتالي عندما يكون معدل الفائدة مرتفع في دولة ما يزيد الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر صرفها أو على أقل الحفاظ على سعرها الحالي كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-2):أثر تغير سعر الفائدة على سعر الصرف

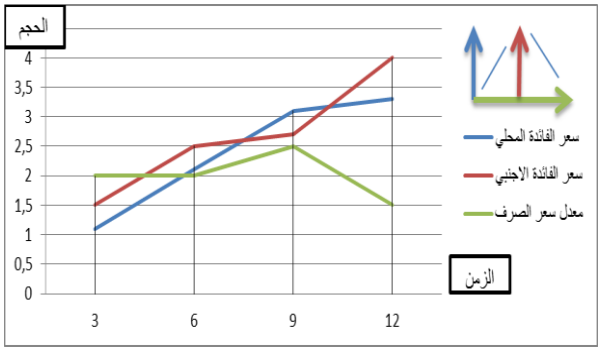

المصدر: جمال مساعدية وشريف غياط،مرجع سبق ذكره،ص27

ثالثا: نظرية أرصدة ميزان المدفوعات

تقوم هذه النظرية على أساس أن سعر الصرف لعملة دولة ما وخاصة التي تتبع نظام الصرف المرن يتحدد وفق حالة ميزان المدفوعات فإذا حقق ميزان مدفوعاتها عجزا هذا يدل على زيادة الكمية المعروضة من العملة المحلية مما ينتج عنه انخفاضا في قيمتها الخارجية ويحدث العكس عندما يحقق ميزان مدفوعاتها فائضا ويستدل البعض على صحة النظرية من خلال تجربة ألمانيا من مارك خلال الحرب العالمية الأولى بحيث أنه رغم الزيادة المعتبرة في كمية النقود المتداولة وسرعة تداولها وارتفاعها فإن العملة الألمانية لم تتغير ولم تعرف قيمتها الخارجية انخفاضا وسبب في ذلك هو تعادل جانبي ميزان المدفوعات.بمعني أنه عندما تكون صادرات بلد ما أكثر من الواردات يؤدي ذلك إلى تحقيق فائض في ميزانها التجاري وبالتالي ارتفاع قيمة عملتها كما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم(1-3): أثر تغير صافي ميزان المدفوعات على سعر الصرف

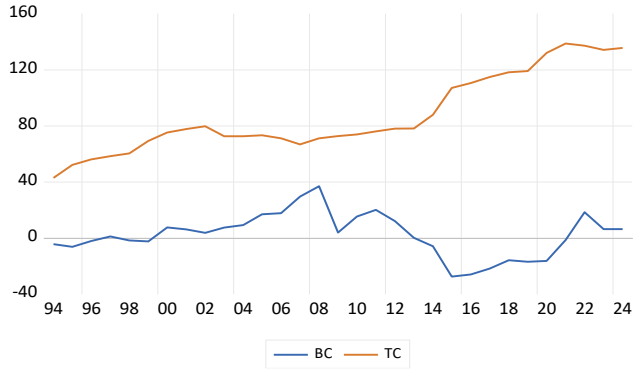

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12.

رابعا: النظرية الإنتاجية

وتعني هذه النظرية أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي وزيادة الإنتاجية بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد ومن ثم مستوى معيشته بما يتضمنه هذا من ارتفاع في مستويات الدخول والأسعار الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية على العملة المحلية مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية .

وانخفاض سعر صرفها وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخول ومستويات المعيشة والمتأتي من انخفاض الإنتاجية.

ويمكن الرد على ذلك بسهولة في كون أن الدول المتقدمة التي تزداد فيها الإنتاجية وترتفع فيها الدخول والأسعار هي الدول التي يتحقق فيها ارتفاع مستمر في صادراتها وارتفاع سعر صرف عملتها بينما يتحقق ذاك الأمر بالنسبة للدول النامية التي تنخفض فيها الإنتاجية وتنخفض صادراتها. (بوشمال، 2020-2019، صفحة 28)

خامسا:النظرية الكمية للنقود

ترتكز هذه النظرية على أن سعر الصرف هو ظاهرة نقدية نظرا لتأثره بالمحددات الحقيقية للطلب على النقود إذ أن عرض النقد في كل بلد يحدد بشكل مستقل من قبل السلطات النقدية الوطنية المتمثلة بالبنك المركزي أما الطلب على النقود فيعتمد على مستوى الدخل الحقيقي ومعدل الفائدة، فلسعر الفائدة تأثيرا مهما في تحديد سعر الصرف فزيادة سعر الفائدة في دولة ما يؤدي إلى زيادة سعر الصرف يحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة، إلا أن سعر الفائدة لا يعمل بمعزل عن المعروض النقدي بل يمكن أن يعملان في اتجاهين متضادين ويلغي كل منهما الآخر ويمتنع حدوث أي تغيير في سعر الفائدة فإذا ما انتفى مثلا حدوث تغير متوقع في المعروض النقدي في المستقبل القريب فسعر الصرف لن يتأثر كثيرا نظرا لأن سعر الفائدة الاسمي سوف ينخفض نتيجة لانخفاض المتوقع في المعروض النقدي وبذلك يتبين أن النظرية النقدية تشدد على دور اختلال التوازن النقدي في تفسير تحركات سعر الصرف في السوق لذلك تنظر إلى سعر الصرف على انه يتحدد من منشأ داخلي وفقا للنظرية النقدية.

سادسا: نظرية فقاعات المضاربة

تشير إلى الارتفاع الحاد والمستمر في أسعار الأصول أو العملات دون أن يستند هذا الارتفاع إلى عوامل اقتصادية حقيقية أو قيمة جوهرية بل نتيجة لتوقعات مفرطة وسلوكيات جماعية مضاربة. وعندما يتعلق الأمر بسوق الصرف الأجنبي فإن المضاربين قد يدفعون بعملة معينة إلى مستويات سعرية مرتفعة بسبب موجة شراء واسعة لا تعكس الأساسيات الاقتصادية مثل ميزان المدفوعات أو معدلات الفائدة. لكن ما إن تتغير التوقعات أو تنكشف هشاشة الأساس الاقتصادي حتى تبدأ موجة بيع جماعية تؤدي إلى انهيار سعر الصرف بسرعة كبيرة. وقد شوهد هذا النمط في عدة أزمات أبرزها أزمة آسيا 1997 حيث ساهمت المضاربات المفرطة في تضخيم قيمة العملات الآسيوية قبل أن تنهار بشكل دراماتيكي نتيجة تصحيح حاد في السوق.

ويصف "Kindleberger" و"Aliber" هذه الفقاعات بأنها تتغذى على "الطمع الجماعي" وتتبعها مرحلة من الذعر المالي والانكماش السعري المفاجئ(Kindleberger & Aliber, 2011, pp. 147-155) . كما يشير "Krugman" إلى أن المضاربة في العملات قد تؤدي إلى تحولات مفاجئة في ثقة السوق ما يجعل الاقتصاد برمته رهينة لتقلبات سعر الصرف(krugman, 2009, pp. 98-105) .

سابعا :نظرية الأسواق المالية

تشير نظرية الأسواق المالية إلى أن الأسواق تعمل على تخصيص الموارد المالية بكفاءة من خلال آلية تسعير الأصول بناءً على العرض والطلب والمعلومات المتاحة. وتفترض هذه النظرية أن المستثمرين يتخذون قراراتهم وفقا لتوقعاتهم المستقبلية حول العوائد والمخاطر وأن الأسواق تميل إلى التوازن في ظل كفاءة المعلومات. في هذا السياق يعد سعر الصرف أحد الأصول المالية التي تتأثر بشكل مباشر بهذه الديناميكيات حيث يعامل في الأسواق الدولية كما تعامل الأسهم والسندات، أي بحسب التوقعات حول أداء الاقتصاد، أسعار الفائدة والتضخم.وبالتالي فإن أي تغيير في الظروف الاقتصادية أو السياسية ينعكس فورا على سعر صرف العملة بسبب قرارات المستثمرين بالاحتفاظ بالعملة أو التخارج منها. على سبيل المثال إذا توقع المستثمرون أن اقتصادا معينا سينمو بسرعة أو أن البنك المركزي سيرفع أسعار الفائدة فإنهم يشترون عملة ذلك البلد، مما يرفع سعر صرفها. على النقيض تؤدي التوقعات السلبية إلى انخفاض الطلب على العملة وبالتالي تراجع قيمتها. وقد أشار" Mishkin" إلى أن "سعر الصرف ليس فقط نتيجة لعوامل تجارية بل هو ناتج أيضا عن التفاعل المعقد بين قرارات المستثمرين في السوق المالية العالمية. (Mishkin & Frederic, The economics of Money,Banking and Financial Markets, 2012)

2. الإطار النظري لسعر الصرف الموازي و أثره على الاقتصاد

يشكل سعر الصرف الموازي أو ما يعرف بسوق الصرف غير الرسمي ظاهرة اقتصادية تظهر في العديد من الدول خاصة تلك التي تعاني من اختلال في السياسات النقدية أو وجود قيود على تحركات رؤوس الأموال يختص هذا المبحث بدراسة الأس والمفاهيم خول سعر الصرف الموازي ومحدداته إضافة إلى إبراز تأثيره على الاقتصاد.

1.2.نشأة السوق الموازية للصرف ودوافع وجوده

1.1.2.نشأة السوق الموازية للصرف:

تنشأ السوق السوداء للنقد الأجنبي عندما تتدخل الحكومة في سوق سعر الصرف وتقييم عملتها بسعر يفوق السعر السوقي أو بعبارة أخرى تقوم بتحديد سقف سعري للعملات الأجنبية مقابل العملة المحلية (فايزة، 2019، صفحة 40) ".

أ- تعريف سوق الصرف الموازي:

هناك مجموعة من تعارفي نذكر منها:

التعريف01: "سوق الصرف الموازي هو سوق غير رسمي يتم فيه تداول العملات الأجنبية بعيدا عن القنوات الرسمية التي تتحكم فيها الحكومة أو البنك المركزي. ينشأ هذا السوق عادة بسبب القيود المفروضة على صرف العملات الأجنبية أو بسبب اختلال في السياسات الاقتصادية مما يدفع الأفراد والمؤسسات إلى اللجوء إلى هذا السوق لتلبية احتياجاتهم من العملات الأجنبية".(Sturzenegger, 2021, p. 12) .

التعريف02: يمكن تعريف السوق الموازية للصرف: "هي تلك السوق التي يتم فيها التفاوض بالعملات الأجنبية دون الخضوع لرقابة السلطة النقدية نظرا لما تفرضه هذه الأخيرة من قيود بسبب زيادة الطلب على النقد الأجنبي لمواجهة العرض المحدود منه وفي ظل هذه الظروف تتوفر الفرص سامحة لازدهار أسواق الصرف غير الرسمية والتي تعمل بصورة موازية لأسواق الصرف الرسمية". (ياسين و بن عبد العزيز، 2021، صفحة 639)

التعريف03: كما يمكن تعريف سوق الصرف الموازي أنه:" سوق يكون خارج إدارة الدولة إذ يمثل رد فعل على القيود الكمية التي تفرضها السلطات النقدية على تلبية الطلب على العملات الصعبة بالسعر الرسمي ويتم تحديد سعر الصرف فيه بشكل حر عبر تلاقي العرض والطلب على العملات الصعبة خارج الأطر الرسمية "A Black market system" (نجيب، 2020، صفحة 33). "رغم عدم شرعية هذا النوع من الأسواق إلا أنه يكون عادة متسامحا معه من طرف الدولة التي ترى فيه منفذا للفئات المقصاة أو التي لا يلبي طلبها على العملة الصعبة بشكل كامل من سوق الصرف الرسمي بالرغم من بعض الفترات من التشديد الأمني على نشاطه". (نجيب، 2020، صفحة 34)

ب- تعريف سعر الصرف الموازي:

هناك مجموعة من التعريفات لسعر الصرف الموازي نذكر منها:

التعريف01:"يشير سعر الصرف الموازي إلى سعر الصرف الحر المطبق على العمليات الرأسمالية في ظل سعر الصرف الرسمي الموازي أو إلى سعر الصرف الحر في ظل سعر الصرف الموازي الغير الشرعي". (نجيب، 2020، صفحة 29)

التعريف02:سعر الصرف الموازي هو السعر الذي يعكس القيمة السوقية الحقيقية للعملة في ظل غياب الرقابة الرسمية حيث يتحدد بناء على تفاعل قوى العرض والطلب في السوق غير الرسمية. (Bastani & Alvi Rad, 2018, p. 460)

التعريف03:سعر الصرف الموازي هو السعر الذي يتشكل في السوق الموازية نتيجة لاختلال في السياسات الاقتصادية مثل التضخم المرتفع أو العجز في الميزان التجاري مما يدفع الأفراد والمؤسسات إلى اللجوء إلى السوق غير الرسمية لتحويل العملات.(Ogun, 1995, p. 125) .

2.1.2. دوافع وجود السوق الموازية للصرف:

هناك مجموعة من الأسباب والعوامل التي تدفع الناس اللجوء إلى السوق الموازية للصرف بدلا من الرسمية نذكر منها:(Sturzenegger, 2021, p. 15)

- **القيود الحكومية على الصرف الأجنبي:**عندما تفرض الحكومات قيودا على شراء وبيع العملات الأجنبية في السوق الرسمي يلجأ الأفراد والمؤسسات إلى السوق الموازي لتلبية احتياجاتهم من العملات الأجنبية.
- **اختلال سعر الصرف الرسمي:**إذا كان سعر الصرف الرسمي غير واقعي ولا يعكس القيمة الحقيقية للعملة يظهر السوق الموازي كبديل يعكس قوى العرض والطلب الحقيقية.
- **هروب رؤوس الأموال:**في ظل عدم الاستقرار الاقتصادي أو السياسي يلجأ المستثمرون إلى السوق الموازي لتحويل أموالهم إلى العملات الأجنبية ونقلها إلى الخارج.

- **الاحتياجات الشخصية والتجارية:** يحتاج الأفراد والشركات إلى العملات الأجنبية لتمويل أنشطة مثل السفر أو الاستيراد أو التعليم في الخارج خاصة إذا كانت القنوات الرسمية غير كافية.

- **التضخم وعدم الثقة في العملة المحلية:** في ظل ارتفاع التضخم وتراجع قيمة العملة المحلية يزداد الطلب على العملات الأجنبية كوسيلة لحفظ القيمة مما يعزز وجود السوق الموازي.

2.2.محددات سعر الصرف الموازي

تعتمد محددات سعر الصرف بشكل أساسي على عوامل العرض والطلب والتي تتأثر بدورها بالعديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، ما يلي توضيح لأهم محددات العرض والطلب في سوق الصرف الموازي: (Hausmann & Francisco, 2014, p. 8)

- **محددات العرض:(العملات الأجنبية المتاحة في السوق الموازية)**

✓ **تحويلات المغتربين:** تعد تحويلات العاملين في الخارج مصدرا رئيسيا للعملات الأجنبية في السوق الموازية خاصة في الدول النامية.

✓ **الصادرات غير الرسمية:** الإيرادات الناتجة عن تصدير السلع عبر قنوات غير رسمية تساهم في زيادة عرض العملات الأجنبية.

✓ **السياحة:** العملات الأجنبية التي يدخلها السياح إلى البلاد تعزز العرض في السوق الموازية.

✓ **الاستثمارات الأجنبية غير الرسمية:** تدفقات رأس المال التي تدخل عبر قنوات غير رسمية تزيد من عرض العملات الأجنبية.

✓ **التهريب:** الأنشطة التجارية غير المشروعة عبر الحدود تساهم في توفير العملات الأجنبية.

- **محددات الطلب (الحاجة إلى العملات الأجنبية في السوق الموازية):**

✓ **الواردات غير الرسمية:** الحاجة إلى العملات الأجنبية لتمويل استيراد السلع عبر قنوات غير رسمية.

✓ **هروب رؤوس الأموال:** الطلب على العملات الأجنبية لنقل الأموال إلى الخارج بشكل غير قانوني.

- ✓ **السياسات النقدية والمالية**: السياسات التي تزيد من الطلب على العملات الأجنبية مثل ارتفاع التضخم أو انخفاض قيمة العملة المحلية.
- ✓ **الاحتياجات الشخصية**: حاجة الأفراد إلى العملات الأجنبية للسفر أو التعليم أو العلاج في الخارج.
- ✓ **عدم الاستقرار الاقتصادي**: يؤدي عدم الثقة في الاقتصاد المحلي إلى زيادة الطلب على العملات الأجنبية كملاذ آمن.

- يتحدد سعر الصرف الموازي لهذه العوامل كما يؤخذ بعين الاعتبار علاوة الخطر لأن الرقابة على الصرف تمنع بيع وشراء العملات الصعبة دون إذن البنك المركزي وبالتالي قد يتعرض المتعاملين في هذه السوق للغرامة أو سجن أو مصادرة الكميات المقبوضة من النقد الأجنبي أو ميع هذه الأمور معا وهو ما يعني أن هؤلاء المتعاملين في السوق السوداء يعملون في ظل ظروف المخاطرة تعتمد درجتها على حدة عقوبات المخالفة.

3.2. أثر سعر الصرف الموازي على الاقتصاد

فيما يلي بعض الآثار الرئيسية لسعر الصرف الموازي على الاقتصادد: (كروغمان و موريس، 2020، صفحة 312)

- **التضخم**: يؤدي ارتفاع سعر الصرف الموازي إلى زيادة تكلفة الواردات حيث يتم تسعير السلع المستوردة بناءا على السعر الموازي بدلا من السعر الرسمي. هذا يؤدي إلى ارتفاع الأسعار المحلية وزيادة معدلات التضخم.

- **تآكل القوة الشرائية**: مع ارتفاع أسعار السلع والخدمات بسبب ارتفاع سعر الصرف الموازي تنخفض القوة الشرائية للمواطنين مما يؤثر سلبا على مستويات معيشتهم.

- **تشويه الأسواق**: سعر الصرف الموازي يشوه آليات السوق حيث يفضل التجار والمستوردون التعامل بالسوق السوداء للحصول على العملة الأجنبية مما يقلل من فعالية السياسات النقدية الرسمية.

- **هروب رأس المال**: في ظل وجود سعر صرف موازي مرتفع قد يلجأ المستثمرون إلى تحويل أموالهم إلى الخارج للحفاظ على قيمتها مما يؤدي إلى هروب رأس المال وتراجع الاستثمارات المحلية.

- **تأثير على الميزان التجاري:** ارتفاع سعر الصرف الموازي يجعل الصادرات أقل تنافسية في الأسواق الدولية بينما يجعل الواردات أكثر تكلفة مما يؤثر سلبا على الميزان التجاري.

- **عدم الاستقرار الاقتصادي:** يؤدي وجود سعر صرف موازي إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي حيث يصعب على الحكومات التنبؤ بالمتغيرات الاقتصادية ووضع سياسات فعالة.

3. أدبيات الدراسة التطبيقية لسعر الصرف الموازي

1.3. الدراسات السابقة

فيما يلي سنتطرق إلى مجموعة من الدراسات الأجنبية والعربية من اجل الاعتماد عليها في اختيار متغيرات ونموذج الدراسة وسيتم ترتيبها حسب النموذج المستعمل.

Deresse Degafa ، ورقة بحثية، The Parallel Foreign Exchange Market and Macroeconomic Performance in Ethiopia،(2001): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل اقتصادي معمق للسوق الصرف الأجنبي في إثيوبيا مع التركيز على العوامل المحددة لعلاوة السوق الموازي وتأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي خلال الفترة الممتدة من 1966 إلى 1996 وذلك باستعمال نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) أظهرت نتائج الدراسة أنه كلما ارتفعت علاوة السوق الموازي تراجعت الصادرات أما محددات العلاوة في المدى الطويل هي الأرصدة النقدية الحقيقية، سعر الصرف الحقيقي والإعانات الحكومية، أما في المدى القصير فإن معدل التبادل التجاري يؤثر سلبا على العلاوة وارتفاع معدل التضخم يؤدي إلى زيادة علاوة السوق الموازي لأن القيمة الشرائية للنقد المحلي تتدهور خلال فترة الدراسة ما يدفع الأفراد والتجار للبحث عن النقد الأجنبي في السوق الموازي.(Degafa, 2001)

Nkurunziza، ورقة بحثية، Exchange Rate Policy and Parallel Market for Forgeign Currency in Burundi،(2002): تناولت الدراسة تحليل ظروف نشأة ومصادر تمويل السوق الموازية للعملة في بوروندي خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 1998 وذلك باستعمال نموذج للتدفق/ المخزون ونموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) وقد أظهرت النتائج توافقا مع الافتراضات النظرية لنموذج التدفق/ المخزون، فقد بينت من خلالها أن سعر الصرف الموازي في بوروندي خلال

فترة الدراسة يتأثر بعوامل متعددة وهي المعدل المتوقع لتدهور سعر الصرف الرسمي الاسمي في المدى القصير ومتوسط معدل الرسوم الجمركية على الصادرات و الواردات في كل من المدى القصير والطويل، الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وشروط التبادل الدولي، يستدعي هذا وضع إستراتيجية شاملة للإصلاح الاقتصادي تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي، إصلاح النظام البنكي وتشجيع الاستثمار لتقليص حجم السوق الموازي. (Nkurunziza, 2002)

بوثلجة عبد الناصر وبطاهر سمير، ورقة بحثية، سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر (2015): الهدف من هذه الدراسة هو اختبار آثار سعر الصرف الموازي على الطلب على النقود في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 2009 وذلك بالاعتماد على تقنية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) إضافة إلى اختباري (CUSUM) و (CUSMS) أظهرت نتائج (ARDL) في المدى القصير أنه كل من سعر الصرف الرسمي والموازي لهما أثر معتبر على الطلب على النقود في الجزائر، أما نتائج المدى الطويل تؤكد على ضرورة إدخال سعر الصرف الموازي كمتغير أخر محدد لطلب على النقود في جزائر بدلا من سعر الصرف الرسمي كما أن نتائج إختباري (CUSUM) و (CUSMS) أكدا أن معادلة الطلب على النقود تصبح أكثر استقرارا عند استعمال سعر الصرف الموازي. (بوثلجة و بطاهر، 2015)

بن ختو يوسف، مذكرة الماجستير، العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية،(2016): سعت الدراسة إلى كشف عما إذ كانت هناك علاقة تربط بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 2014 وذلك باستخدام نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) توصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر على المدى الطويل، غير أن هذه العلاقة تبقى ضعيفة نسبيا ويعود ذلك إلى أن معظم المواد الاستهلاكية يتم اقتناؤها وفقا لسعر الصرف الرسمي، في حين يقتصر لجوء المواطنين إلى السوق الموازي للعملة على تمويل بعض النفقات الاستهلاكية الخاصة مثل السياحة والعلاج والدراسة في الخارج. (يوسف، 2016)

قندوز هشام، مذكرة الماجستير، العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل– حالة الجزائر–،2016: سعت الدراسة إلى كشف عما إذ كانت هناك علاقة تربط بين سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1975 إلى 2015 وذلك باستعمال نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL)، أكدت نتائج الدراسة القياسة وجود علاقة تكامل متزامن بين سعر الصرف

الرسمي والموازي في الجزائر على المدى الطويل خلال فترة الدراسة، أي أن أي تغير في أحد السعرين يؤثر على الآخر مما يدل على تفاعل بين السوقين الرسمي والموازي .(قندوز، 2016)

Ebaidalla Mahjoub، ورقة بحثية، Seterminants and Macroeconomic Impact of Parallel Market for Foreign Exchange in Sudan،(2017): الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو دراسة محددات علاوة الصرف الموازي و تأثيرها على الأداء الاقتصادي الكلي في السودان خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2014 وذلك باستعمال نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة (ARDL) أظهرت نتائج الدراسة وجود أثر عكسي على علاوة الصرف الموازي في الأجل القصير والطويل لكل من سعر الصرف الحقيقي الرسمي، معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل الانفتاح التجاري الدولي، المساعدات الدولية للتنمية والاحتياطات الدولية للبنك المركزي كما توصل الباحث من خلال دراسته القياسية إلى وجود اثر سلبي لعلاوة الصرف الموازي على مؤشرات الاقتصاد الكلي وهي (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم وكذا حصيلة الصادرات) خلصت الدراسة أنه يمكن لكل من الانفتاح التجاري والمساعدات الدولية أن يخففا من تأثيرات السوق الموازي.(Ebaidalla, 2017)

مريم بلهاشم ونورية غازي، ورقة بحثية،أثر علاوة سوق الصرف الموازي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي(التضخم، النمو الاقتصادي،الصادرات)،(2018):هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة أثر علاوة سوق الصرف الموازي على أداء الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1977إلى 2014 وذلك باستخدام نموذج الإنحذار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) إضافة إلى اختباري (CUSUM) و(CUSMS) تم الاعتماد على 3 متغيرات وهي(النمو الاقتصادي، التضخم والصادرات) توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لعلاوة سوق الصرف الموازي على التضخم والصادرات وأثر إيجابي على النمو الاقتصادي، أما نتائج اختباري (CUSUM) و(CUSMS) أظهرت استقرار النموذج خلال فترة الدراسة، كما أثبتت هذه النتائج أن سعر الصرف الموازي له تأثير سلبي وضار على الأداء الاقتصاد الكلي بشكل عام في الجزائر. (بلهاشم و غازي، 2018)

قماش نجيب، أطروحة دكتوراه، إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر،(2020): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دوافع الطلب على العملة الصعبة في سوق الصرف الموازي للجزائر خلال الفترة الممتدة من 1964 إلى

2018 وذلك بالاعتماد على تقنية الإنحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) تم الاعتماد على 6 متغيرات مستقلة وسعر الصرف الموازي كمتغير تابع بينت نتائج الدراسة أن السوق الموازي جاء نتيجة القيود المفروضة للحصول على العملة الصعبة وسوء التوازن في ميزان المدفوعات، كما أوضحت النتائج أن تعدد الأسعار هو مظهر من مظاهر السوق الموازي ويؤثر سلبا على السياسة النقدية وأن تحويلات المهاجرين تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل هذا السوق كما أشارت نتائج التحليل إلى أن العوامل التالية تعد من أبرز محددات تقلبات سعر الصرف في السوق الموازي: (المساعدات الدولية، تدهور سعر الصرف الرسمي، الكتلة النقدية، نصيب الفرد من الناتج المحلي

واحتياطي العملة الأجنبية وسعر الصرف الفعلي) فقد فسرت هذه المتغيرات 99.6% من تقلبات علاوة الصرف الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة وفي الأخير أوضحت نتائج الدراسة على وجود علاقة اندماج مشترك بين المتغيرات المفسرة وعلاوة سعر الصرف مع وجود تأثيرات معنوية على السوق الموازي على المدى القصير (نسبة المساعدات الدولية، نصيب الفرد من الناتج المحلي) أما على المدى الطويل فالسعر الحقيقي الفعلي للعملة يعد أبرز المتغيرات المؤثرة على سوق الصرف الموازي. (قماش؛ نجيب، 2020)

بوطالبي هشام، ورقة بحثية، أثر علاوة سعر الصرف الموازي على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين دراسة تحليلية وتجريبية،(2022): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر علاوة سعر الصرف الموازي على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018 وذلك بالاعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة(ARDL) أظهرت نتائج الدراسة أن التحويلات المالية للمهاجرين في الجزائر تتأثر بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، حيث ترتبط بعلاقة طردية ومعنوية بتغيرات مستويات الدخل في مناطق الإرسال بفرنسا و تتأثر بشكل ايجابي ومعنوي بمستويات الدخل ومعدل التضخم ومعدلات الفائدة الحقيقية في الجزائر في المقابل تبين أن هناك علاقة عكسية معنوية بين التحويلات المالية وعلاوة سعر الصرف في السوق الموازية، مما يعكس الدور البارز الذي تلعبه القنوات غير الرسمية في تحويل أموال المغتربين بعيدا عن البنوك ومكاتب البريد والمؤسسات المالية المتخصصة في تحويل الأموال. (بوطالبي، 2022)

أسماء دردور، ورقة بحثية، أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر،(2022): الهدف الأساسي من هذه الدراسة هو قياس أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2020 وذلك بالاعتماد على نموذج الإنحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة

(ARDL) توصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لسعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك على المدى القصير، أما على المدى الطويل أظهرت النتائج وجود علاقة سلبية بين المتغيرين حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف الموازي إلى انخفاض في مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر خلال فترة الدراسة. (دردور، 2022)

سي محمد فايزة وبوثلجة عبد الناصر، ورقة بحثية، علاوة سعر الصرف الموازي وميزان المدفوعات،(2020): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة تأثير سعر الصرف الموازي على ميزان المدفوعات في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2018 وذلك باستخدام تقنية الإنحذار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية المتباطئة (NARDL) توصلت الدراسة إلى وجود أثر سلبي لسعر الصرف وأثر إيجابي لسلسلة السلبية لعلاوة سعر الصرف الموازي على ميزان المدفوعات، كما أثبتت هذه الورقة البحثية على أنه في المدى الطويل لا يوجد أي تماثل في التأثيرات الإيجابية والسلبية لكل من علاوة سعر الصرف واختلال سعر الصرف الحقيقي على رصيد ميزان المدفوعات خلال فترة الدراسة. (سي محمد و بوثلجة، 2021)

سي محمد فايزة، أطروحة دكتوراه، سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر،(2019): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة محددات وتأثير علاوة سعر الصرف الموازي على الأداء الاقتصاد الكلي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2019 وذلك بالاعتماد على العديد من النماذج من بينها نموذج الإنحذار الذاتي (VAR)، نموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) و نموذج الإنحذار الذاتي غير الخطي للفجوات الزمنية المتباطئة (NARDL) أظهرت نتائج الدراسة أن ارتفاع سعر الصرف الموازي يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي وينعكس هذا سلبا على الناتج المحلي الإجمالي، كما أن تقلبات التي تحدث لسعر الصرف الموازي تسهم في ارتفاع معدلات التضخم مما يؤثر على القدرة الشرائية للمواطنين، كما أشارت النتائج إلى أن الفجوة بين السعر الرسمي والموازي للصرف تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات ووجود سوق صرف موازي يقلل من فعالية السياسات النقدية الرسمية ويحد من قدرة البنك المركزي على التحكم في الكتلة النقدية. (فايزة، 2019)

سعد عبد الكريم حماد فرحان وآخرون، ورقة بحثية، تقييم أداء سعر الصرف في السوق الموازي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي دراسة تطبيقية في الاقتصاد العراقي،(2020): هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أداء سعر الصرف في السوق الموازي على عمل بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في العراق خلال الفترة الممتدة من 2003 إلى 2015 وذلك بالاعتماد على اختبار تكامل المشترك ل(Johansen) و نموذج تصحيح الخطأ

الموجه (VECM) تم الاعتماد على5 متغيرات مستقلة وهي (الصادرات غير النفطية، الاستثمار الأجنبي المباشر، الناتج المحلي الإجمالي، استيرادات القطاع الخاص، التضخم) وسعر الصرف الموازي كمتغير تابع توصلت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك وعدم وجود علاقة توازنية في المدى الطويل بين سعر الصرف ومتغيرات الدراسة وذلك راجع إلى عدم معنوية معلمة متجه تصحيح الخطأ رغم إشارتها السالبة. (سعد عبد الكريم، صبحي، و بسام، 2021)

سي محمد فايزة و بوثلجة عبد الناصر، ورقة بحثية، أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(2020) : الهدف من هذه الدراسة هو معرفة أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2019 وذلك بالاعتماد على لنموذج تصحيح الخطأ الموجه (VECM) اختبار العلاقة السببية ل(Granger) أظهرت نتائج الدراسة القياسية وجود تكامل متزامن في المدى الطويل بين الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاوة سعر الصرف الموازي، أما اختبار العلاقة السببية ل(Granger) أثبت وجود علاقة سببية بين الناتج الداخلي الخام، سعر الفائدة الحقيقي، الإنفاق الحكومي وعلاوة سعر الصرف الموازي بالإضافة إلى هذا أظهرت نتائج اختبار دوال الاستجابة الدفعية وجود أثر ايجابي لصدمات علاوة سعر الصرف الموازي، الانفتاح التجاري وسعر الفائدة الحقيقي وأثر سلبي لكل من النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي على الاستثمار الأجنبي في الجزائر خلال فترة الدراسة. (سي محمد و بوثلجة، أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر–دراسة قياسية–، 2020)

شادي بيطار، ورقة بحثية، استخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) لدراسة أثر سعر الصرف الموازي على الميزان التجاري في سورية،(2021): الهدف الرئيسي من هذه الدراسة هو معرفة وتحديد أثر سعر الصرف الموازي على الميزان التجاري في سورية خلال الفترة الممتدة من 2012 إلى 2018 وذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطأ (ECM) توصلت الدراسة إلى وجود أثر طردي لسعر الصرف الموازي على الميزان التجاري في الأجل القصير بينما يتحول هذا الأثر إلى أثر عكسي في الأجل الطويل فارتفاع سعر الصرف الموازي يؤدي إلى تراجع رصيد الميزان التجاري ، كانت النتائج مخالفة للنظرية الاقتصادية أظهرت دالة الاستجابة الفورية أن حدوث صدمة في سعر الصرف الموازي يؤدي إلى تأثير سلبي على الميزان التجاري حيث يسجل هذا الأخير أعلى مستوى من العجز بعد مرور عشرة أشهر من وقوع الصدمة. كما تبين أن سعر الصرف الموازي يفسر ما نسبته 15.5% من تباين خطأ الميزان التجاري في نفس الفترة الزمنية (شادي، 2021).

عبد الله ياسين وبن عبد العزيز سفيان، ورقة بحثية، دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية للاقتصاد الجزائري،(2021): الهدف الأساسي من هذه الدراسة معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف الموازي ونظرية تعادل القوة الشرائية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2019 وذلك باستخدام نموذج التكامل المتزامن بطريقة (Engel- Granger) واختبار السببية ل(Granger) توصل الباحثان إلى أن تقلبات سعر الصرف الموازي لقيمة الدينار الجزائري تؤثر بشكل مباشر على بعض المتغيرات الاقتصادية المحددة لمستويات القدرة الشرائية لدى لمواطنين الجزائريين، إضافة إلى وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل وعلاقة سببية عكسية بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية في الجزائر خلال فترة الدراسة وبالتالي يمكن القول انه كلما زاد الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي انخفضت قيمة العملة الوطنية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع الأسعار ومنه انخفاض في القدرة الشرائية للأفراد. (ياسين و بن عبد العزيز، 2021)

قدوري ياسين ومازري عبد الحفيظ، ورقة بحثية، محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر(2022):هدفت هذه الورقة البحثية إلى دراسة العوامل المحددة لعلاوة سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1970 إلى 2019 وذلك باستخدام اختبار التكامل المشترك ل (Johansen) واختبار السببية ل(Granger) تم الاعتماد على 3 متغيرات مستقلة وهي(أسعار البترول، تحويلات المهاجرين الوافدة، أسعار الصرف الرسمية) وعلاوة سعر الصرف كمتغير تابع ومنه توصل الباحثان إلى عدم استقرار هذه المتغيرات في المستوى و استقرارها عند الفرق الأول، كما أظهرت نتائج اختبار التكامل المشترك ل(Johansen) عدم وجود أي علاقة بين متغيرات الدراسة في المدى الطويل، أما نتائج اختبار السببية في المدى القصير تشير إلى وجود علاقة سببية واحدة وهي أنه تحويلات المهاجرين تسبب علاوة الصرف الموازي أما أسعار الصرف الرسمية والبترول لا يؤثران في علاوة الصرف الموازي وبالتالي يمكن القول أن المحدد الوحيد لعلاوة سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال فترة الدراسة هو تحويلات المهاجرين. (قدوري و مازري، 2022)

Ibrahim elbadaoui، ورقة بحثية، The Expatriate Worker's Remittances,Parallel Foreing Exchange Market and Macroeconomic Performance in Sudan، (1994):هدفت هذه الدراسة إلى تحليل سلوكي وقياسي للعلاقة بين السعر الصرف في السوق الموازية وأداء الاقتصاد الكلي في السودان، ركزت الدراسة على الفترة من منتصف الثمانينيات إلى أوائل التسعينيات حيث

تفاقمت الأزمات الاقتصادية بسبب السياسات النقدية غير الفعالة وسعر الصرف الرسمي غير الواقعي توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية له آثار سلبية على الصادرات والتحويلات الرسمية ويؤدي إلى تسريع هروب رأس المال ويضعف من التحكم في السياسات الاقتصادية الكلية ويزيد من عبء الديون أوصت هذه الدراسة إلى تقليص الفجوة بين السعر الرسمي والموازي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. (Elbadawi, 1994)

Kiguel وO'connel،ورقة بحثية، Parallel Exchange Rates in Developing Countries،(1995): تناولت هذه الدراسة تحليل آلية نشوء وتطور أسواق الصرف الموازي في الدول النامية مركزة على العوامل الاقتصادية التي تحدد أسعار الصرف الموازية مقارنة بالسوق الرسمي تؤكد الدراسة أن أساس نشوء أسواق الصرف الموازي مرتبط راجع إلى قيود مفروضة من قبل السلطات في مجال الصرف والتجارة الخارجية، اعتمد الباحثان في تحليلهما على نماذج للتدفق/ المخزون التي تربط كل من علاوة الصرف الموازي والعمليات الموازية الدولية الجارية والرأسمالية أظهرت نتائج الدراسة أن علاوة الصرف الموازي في بلدان العينة ترتبط ارتباطا وثيقا بكل من العوامل التجارية، العوامل النقدية واعتبارات المحفظة المالية توصلت هذه الدراسة أيضا أن سوق الصرف الموازي ينطوي على تكلفة جبائية كبيرة في بلدان العينة دفعتها للتوجه نحو توحيد أسواقها للصرف إما توحيدا سريعا أو تدريجيا مع الاعتماد على المزيد من المرونة في سياسات الصرف بشكل يعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل. (Kiguel و O'connel، 1995)

Sònia Muñoz، ورقة بحثية، Zimbabwe's Export Performance:The Impact of the Parallel Market and Governance Factors (2006): هدفت هذه الدراسة إلى تحليل تأثير السوق الموازي وسوء الحوكمة على أداء الصادرات في زيمبابوي خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 مع التركيز على كيفية تأثير الفجوة في سعر الصرف على تدهور القدرة التصديرية توصلت الدراسة إلى أن التقدير المبالغ فيه لسعر الصرف الرسمي خلق فجوة كبيرة بين السوق الرسمي والموازي مما أدى إلى خفض القدرة التنافسية لصادرات الزيمبابوي ووجود سوق موازي قوي أدى إلى تحويل المعاملات التجارية خارج النظام الرسمي، كما خلصت هذه الورقة البحثية إلى ضرورة توحيد سعر الصرف وتحسين بيئة الحوكمة لتحقيق النمو المستدام في الصادرات. (Muñoz، 2006)

2.3. مقارنة بين الدراسات السابقة

أظهرت الدراسات السابقة حول سعر الصرف الموازي أنه يعد من بين أهم العوامل التي تؤثر على توازن الاقتصاد الكلي. تؤكد أغلب هذه الدراسات أن اتساع الفجوة بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازي يؤدي إلى نتائج سلبية مثل ارتفاع التضخم، ضعف النمو الاقتصادي، تراجع القدرة الشرائية واختلال ميزان المدفوعات هذا ما تم تأكيده في دراسات جزائرية مثل بوثلجة عبد الناصر، قماش نجيب، دردور أسماء، وقدوري ياسين وكذلك في دراسات دولية مثل Deresse Degafa (إثيوبيا) و Ebaidalla (السودان). كما اتفقت أغلبية الدراسات على أن السوق الموازي لا يعد فقط نتيجة لهذه الاختلالات بل يساهم أيضا في زيادتها لأنه يشجع على التعامل خارج الأطر الرسمية ويضعف من فعالية السياسات الاقتصادية للدولة كما أشار إلى ذلك Elbadawi وMuñoz.

من الناحية المنهجية اعتمدت معظم الدراسات على نماذج قياسية مثل ARDL لتحليل العلاقات بين المتغيرات على المدى القصير والطويل إضافة إلى اختباراتCUSUM ، Granger للسببية ونماذج ECM وVECM مما يدل على دقة التحليل. بعض الدراسات اعتمدت على عدد كبير من العوامل لتفسير تقلبات السوق الموازي مثل الكتلة النقدية، التحويلات المالية، المساعدات الدولية واحتياطي العملة الصعبة مثل قماش نجيب وبوطالبي هشام وخلصت إلى أن هذه العوامل تعد من أبرز محددات تقلبات علاوة الصرف في السوق الموازي في حين ركزت دراسات أخرى(مثل بن ختو، قندوز، مريم بلهاشم) على متغيرات محددة فقط مثل القوة الشرائية أو العلاقة بين السعرين الرسمي والموازي.

أما من حيث الاختلاف فقد اهتمت الدراسات الأجنبية أكثر بتأثير السوق الموازي على التجارة الخارجية وميزان المدفوعات مثل دراسة Nkurunziza بينما ركزت الدراسات الجزائرية على تأثيراته على التضخم، الطلب على النقود وتحويلات المهاجرين. ورغم اختلاف المواضيع وفترات الدراسة إلا أن هناك شبه إجماع بين الباحثين على أن تقليص الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي ضروري لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتقليل من حجم السوق الموازي.

خلاصة الفصل الأول:

بعد التطرق في هذا الفصل إلى مختلف الجوانب النظرية والعملية لسعر الصرف سواء الرسمي أو الموازي تتضح أهمية هذا المؤشر الاقتصادي في استقرار الاقتصاد الوطني أو اضطرابه. فقد بينت النظريات التقليدية والحديثة أن سعر الصرف الرسمي لا يتحدد فقط بمعادلات حسابية بل يتأثر بمجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية. كما تبين أن تعدد أنظمة سعر الصرف يعكس اختلاف أولويات السياسات الاقتصادية من دولة لأخرى.

وفي المقابل يعد السوق الموازي للصرف ظاهرة ناتجة عن اختلالات في السياسات الرسمية وعجز في تلبية الطلب على العملة الأجنبية ما يجعله مرآة للواقع الاقتصادي الحقيقي في بعض الأحيان. إن دوافع ظهوره ومحددات العرض والطلب فيه لا تعكس فقط نشاطا غير رسمي بل تكشف عن فجوة ثقة بين الأفراد والمؤسسات الاقتصادية من جهة، والدولة من جهة أخرى.

ومن أبرز النتائج المستخلصة أن اتساع الفجوة بين السوق الرسمي والموازي يؤدي إلى تشوهات هيكلية في الاقتصاد كتضخم الأسعار وهروب رؤوس الأموال وعرقلة الاستثمار. وعليه فإن ضبط سعر الصرف وتحقيق التوازن بين السوقين يتطلب سياسات اقتصادية واقعية وشاملة تعزز الشفافية وتعيد الثقة للمؤسسات النقدي.

الفصل الثاني: الإطار التطبيقي لمحددات سعر الصرف الموازي في الجزائر

تمهيد:

لا يعبر السعر الرسمي للعملة دائما عن قيمتها الحقيقية في السوق خاصة عندما تكون هناك قيود صارمة على تداول النقد الأجنبي أو اختلالات في ميزان المدفوعات. في مثل هذه الحالات يظهر ما يعرف بسعر الصرف الموازي وهو السعر الذي يتم التداول به خارج القنوات الرسمية ليعكس بدرجة أكبر واقع العرض والطلب على العملة الأجنبية.

في الجزائر شهدت السوق الموازية للعملة توسعا ملحوظا على مدار العقود الأخيرة نتيجة عوامل عديدة مثل القيود المفروضة على الاستيراد ونقص العرض الرسمي للعملة الصعبة وارتفاع حجم الاقتصاد غير الرسمي. هذا الواقع خلق فجوة دائمة بين السعر الرسمي والموازي ما جعل من الضروري دراسة هذا الأخير لفهم ما يجري فعلا في سوق الصرف.

انطلاقا من هذا السياق، نقسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية: يتناول المبحث الأول تطور سياسة الصرف وسعر الصرف الموازي في الجزائر، فيما يخصص المبحث الثاني لتحليل أبرز المحددات الاقتصادية التي تؤثر في هذا السعر، أما المبحث الثالث فيجري دراسة قياسية لاختبار هذه العلاقات كميا خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2024.

1. تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر

1.1. تطور أنظمة سعر الصرف في الجزائر:

منذ الاستقلال سنة 1962 عرفت الجزائر تحولات متعددة في نظام الصرف عكست في مجملها التوجهات الاقتصادية والسياسات العمومية المعتمدة في كل مرحلة. وقد مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل رئيسية يمكن تلخيصها كما يلي:

المرحلة الأولى: نظام الربط بعملة واحدة(1962-1973)

تميز نظام الصرف الدينار الجزائري خلال المرحلة الأولى من الاستقلال بعدة تطورات يمكن إبرازها في النقاط التالية:

التالية: (دردوري و لقليطي، 2017، الصفحات 126-127)

- انتماء الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962.
- سنة 1963 قامت السلطات النقدية بإنشاء ما يسمى "الرقابة على الصرف" على جميع العمليات مع بقة العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال، وهذا التغيير كان مصحوبا بعدة إجراءات غرضها مراقبة التجارة الخارجية والحد من الواردات.
- يوم 10 أفريل 1964 تم إنشاء العملة الوطنية الدينار، تم تثبيتها ب 180ملغ من الذهب الخالص، حيث أصبح سعر صرف واحد دينار يساوي واحد فرنك فرنسي.
- سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات نتجت عنها ضعف العملة الفرنسية سنة 1969، أدى هذا إلى انخفاض مستمر للدينار الجزائري الذي تطلب إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973)، الذي ركز على تقوية ودعم بناء الاقتصاد الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية.

المرحلة الثانية: الربط بسلة عملات (1974-1987)

مع انهيار نظام بروتن وودز سنة 1971 ، وإلغاء نظام الصرف الثابت واستبداله بنظام تعويم الصرف على المستوى الدولي من جهة وأمام الأزمة التي تعرض لها الفرنك الفرنسي من جهة أخرى قامت الجزائر ب:

- ابتداء من جانفي 1974 قامت بتثبيت عملتها بسلة مكونة من 14 عملة وهي كالتالي: "الدولار الأمريكي، الجنيه الإسترليني، الفرنك البلجيكي، الدولار الكندي، الكرونة الدنمركية، الليرة الإيطالية، الفلورين الايرلندي، الكرونة النرويجية، الليرة الاسترالية، الليرة الاسبانية، الكرونة السويدية، الفرنك السويسري". حيث منحت لكل عملة من هذه العملات ترجيحيا على وزنها في تسديدات الخارجية بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي. (بلقاسم و بهلول، 1999، صفحة 163)
- تسيير العملة الوطنية من طرف الخزينة العمومية فأصبحت هي المكلفة بإصدار وعوضت البنك المركزي الذي كان مجرد جهاز تنفيذي لسياسة أكثر مما يكون مركز لإصدار وتسيير العملة. (حميدات، 2000، الصفحات 157-158)
- صدور قانون 86-12 بتاريخ 19 أوت 1986 المتعلق بالبنوك والقروض الذي عمل على رفع الرقابة على الصرف والتجارة الخارجية بشكل تدريجي، وأعطى دورا كبيرا للبنوك التجارية والبنك المركزي في الاستعادة التدريجية لصلاحياتها في تنظيم مجال الصرف والتجارة الخارجية. (دردوري و لقليطي، 2017، صفحة 127)
- قامت السلطة النقدية خلال الفترة الممتدة بين سبتمبر1986 ومارس1987 بتعديل طفيف في حساب معدل صرف الدينار الجزائر هذا التعديل كان تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل الصرف الذي شرع في العمل انطلاقا من مارس 1987. (هني، 1999، صفحة 139)

المرحلة الثالثة: مرحلة التخفيضات المتتالية (1988-1994)

تميزت هذه المرحلة بصدور العديد من التشريعات والنصوص التنظيمية التي كانت ترمي في مجملها إلى توفير شروط استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية وتكريس الطابع التجاري للمعاملات بالإضافة إلى المشاركة الفعلية

لمؤسسات الخاص في النشاط الاقتصادي، أما في ما يخص نظام الصرف فقد حدثت فيه عدة تغييرات أهمها: (دردوري و لقليطي، 2017)

- سنة 1989 قامت الجزائر بتخفيضات متتالية للعملة الوطنية، استنادا إلى شروط صندوق النقد الدولي الذي تم اللجوء إليه عقبة أزمة 1986، حيث تم عقد أول اتفاق استعداد ائتماني مع الصندوق في ماي 1989، لتليه عدة اتفاقيات أخرى، وقد عملت الجزائر على تطبيق سياسة نقدية متشددة في تلك الفترة هذا ما أدى إلى تحسن في الموازنة العامة، لكن التدهور في احتياطي العملة الصعبة قد استمر، واستمر معه التخفيض في قيمة العملة.
- سنة 1993 حدث استقرار نسبي في قيمة الدينار الجزائري إلى غاية إبرام اتفاق أخر مع صندوق النقد الدولي تمثل في برنامج التثبيت الاقتصادي سنة 1994 الذي تضمن إصلاحات هيكلية واقتضى تخفيضا لسعر صرف الدينار حيث انتقل من 23,4 دج مقابل الدولار الواحد سنة 1993 إلى 34,1 دج سنة 1994 بقرار من مجلس النقد والقرض تحت وصاية صندوق النقد الدولي.

المرحلة الرابعة: نظام تعويم المدار الفترة ما بعد 1994

- منذ 1995 سياسة سعر الصرف في الجزائر وجهت من أجل الحصول على سعر صرف مستقر بالنسبة لسلة من عملات الدول التي لها علاقات تجارية معها، فخلال هذه السنة حدد نظام سعر الصرف بنظام تعويم المدار بين البنك المركزي والبنوك
- التجارية، فبين 1995 و1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار الجزائري بأكثر من 20% ، وتبعه انخفاض يقدر بحوالي 13% من 1998 إلى 2001 وتواصل هذا الانخفاض إلى غاية 2002. (بورعدة، 2014، صفحة 140)
- وفي جانفي 2003 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة تتراوح ما بين 2% و5%، وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية، لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي وقيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية، وفي نصف الثاني من سنة 2003 تدخلت السلطات النقدية في أسواق الصرف الخارجي من أجل إعادة سعر الصرف الفعل الحقيقي إلى ما كان عليه في نهاية 2002. (بورعدة، 2014، صفحة 140)

- في ديسمبر 2008 قام بنك الجزائر بتخفيض قيمة الدينار أمام العملات الرئيسة في العالم ليصل إلى 73 دج للدولار، بينما استقر سعر صرف الأوردو عند 89 دج للأوردو خلال نفس الفترة، وكان هذا الاستقرار من أجل حماية الاقتصاد الوطني من أثار الأزمة المالية العالمية. (بورعدة، 2014، صفحة 141)

سمحت لنا هذه المراحل الأربعة بمعرفة طبيعة نظام الصرف الجزائري وتطوراته منذ الاستقلال، حيث اتبعت الجزائر منذ بداية الاستقلال نظام صرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي، وبعد انهيار نظام بروتن وودز سنة 1974 إلى غاية 1994 أصبح سعر صرف الدينار مثبت بسلة من العملات مكونة من 14 عملة، ومن 1995 تم تبني نظام تعويم المدار بين البنوك، ومنه أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يتحدد تبعا لقوى العرض والطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة قيمة سعر الصرف.

2.1.أسباب وسلبيات ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر:

تواجد سوق الصرف الموازي في أغلب الدول السائرة في طريق النمو، والجزائر كأي بلد من هذه الدول تتميز هذه الأخرى باستفحال سوق موازية للصرف، بحيث يعود ظهور هذه السوق إلى عدة عوامل.

1.2.1.أسباب ظهور سوق الصرف الموازية في الجزائر:

من بين الأسباب التي تؤدي إلى ظهور سعر الصرف الموازي هي قلة وندرة العملة الصعبة، فيصبح بذلك البنك المركزي عاجزا عن تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة، الأمر الذي يدفع الراغبين في الحصول عليها إلى شرائها بأعلى سعر ممكن، الشيء الذي يشجع مالكي هذه العملة من بيعها في سوق موازية بدلا من السوق الرسمية. (بودلال، 2002، صفحة 170)

ويرجع سبب هذه الندرة إلى: (بورعدة، 2014، صفحة 145)

- الرقابة الصارمة التي كانت مفروضة على الاقتصاد الوطني وذلك عن طريق مراقبة كمية ونوعية السلع المستوردة، وكذا مراقبة تحركات رؤوس الأموال إلى الخارج.
- احتكار التجارة الخارجية بفرض قيود على المبادلات مع الخارج في سنوات السبعينات والثمانينات.

- ضخامة جهود الاستثمار الذي أدى إلى لجوء كثيف إلى الخارج لتغطية الحاجات الضرورية لتسيير الاقتصاد الوطني، وبالتالي استنزاف العملة الصعبة في تغطية المديونية.
- كما ساهم تدهور أسعار البترول سنة 1986 في تأزم الوضعية الاقتصادية للجزائر، بحيث زاد من عبء المديونية الخارجية وبذلك نقصت المداخيل من العملة الأجنبية.
- إن حركة الاستيراد النشيطة التي تعرفها الجزائر تساهم في زيادة الطلب على العملة الصعبة، وهو ما ينشط من حركة الأسواق الموازية للعملة.

2.2.1.سلبيات ظهور السوق الموازية للصرف في الجزائر:

شارع انتشار سوق الصرف السوداء في الجزائر ما أدى إلى: (ناصري، 2011، صفحة 131)

- كتلة نقدية كبيرة من العملات الصعبة بحوزة الأشخاص وخاصة المهاجرين الجزائريين تنشط في السوق السوداء، دون أن تتمكن البنوك الجزائرية من استيعابها في حسابات جارية بالعملة الصعبة أو بتحويلها إلى الدينار، لكون أسعار الصرف في البنوك منخفضة مقارنة بالسوق الموازي.
- تفضيل الأجانب القادمين من الخارج من صرف عملاتهم في السوق الموازية بدل السوق الرسمي بسبب فارق السعر.
- هروب حجم غير معروف من الأموال بالعملة الصعبة من الجهاز المصرفي الحكومي بسبب التسهيلات التفضيلية في التمويل بالعملة الصعبة، الذي تستفيد منه بعض مؤسسات قطاع الخاص و الأشخاص الطبيعيين، وإعادة بيعها بالدينار في السوق الموازي وتحصيل الفارق بين سعر الاستلام وسعر البيع.
- عدم خضوع عمليات الصرف في السوق الموازية للضريبة، وبالتالي حرمان الخزينة العمومية من مصدر دعم معتبر لميزانية الدولة، ويعني هذا أن الخسارة تكون مزدوجة بالنسبة للنظام المصرفي وبالنسبة لخزينة الدولة.

3.1 تحليل تطور سعر صرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة (1994-2024)

تعد العملة الوطنية إحدى رموز السيادة كما أنها تعكس بشكل مباشر الحالة الاقتصادية العامة للدولة. وفي الجزائر يلاحظ تراجع مستمر في قيمة الدينار مما يجعل مسألة سعر الصرف وخاصة في السوق الموازية ذات أهمية بالغة

لدى السلطات العمومية فهذا السعر لا يعبر فقط عن اختلالات السوق الرسمية، بل يعد مؤشرا على الضغوط الاقتصادية والمالية التي تواجهها البلاد. و من هذا المنطلق يتناول هذا العمل دراسة واقع سعر الصرف في الجزائر مع تسليط الضوء بشكل خاص على السوق الموازية.

يبين الشكل التالي ذلك:

الشكل رقم (2–1) : تطور لسعر الصرف الرسمي والموازي للدولار الأمريكي مقابل الدينار للفترة 1994-2024

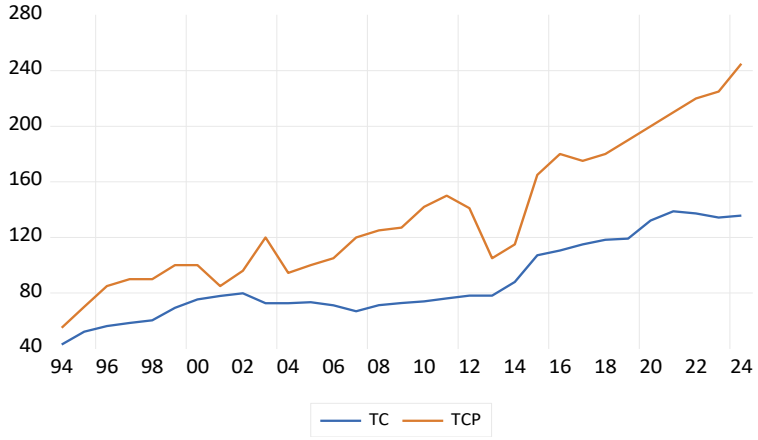

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم(1).

يمثل المنحنى البياني المرفق تطور سعر صرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار الجزائري في كل من السوق الرسمية (TC)والسوق الموازية (TCP) خلال الفترة الممتدة من سنة 1994 إلى سنة 2024.

خلال الفترة الممتدة من1994إلى 2000 شهد كل من السعر الرسمي والموازي اتجاها تصاعديا وذلك في سياق تطبيق برامج التعديل الهيكلي وتخفيض قيمة الدينار. ومع أن السعرين شهدا ارتفاعا إلا أن الفارق بينهما بقي محدودا نسبيا.

في الفترة بين 2000 و2010 استقر السعر الرسمي نسبيا بفضل تحسن الوضع الاقتصادي لاسيما بارتفاع أسعار النفط، مما عزز من احتياطات الجزائر من العملة الصعبة. في المقابل حافظ السعر الموازي على ارتفاعه لكن بوتيرة أبطأ وظل الفارق بين السوقين تحت السيطرة وإن أشار تدريجيا إلى بداية تشكل سوق غير رسمية قوية.

بعد سنة 2011 بدأ منحنى السعرين يعرف تسارعا في الارتفاع لكن مع وتيرة أسرع بكثير للسعر الموازي وهو ما يعكس تزايد القيود على التحويلات الرسمية وارتفاع الطلب الشعبي والتجاري على الدولار في السوق الموازية.

حدثت قفزة حادة بعد 2014 في السعر الموازي تزامنا مع انهيار أسعار النفط عالميا وتراجع عائدات الجزائر من العملة الصعبة. في حين واصل السعر الرسمي ارتفاعه لكنه بقي أقل حدة بفعل تدخل الدولة ومحاولة الحفاظ على توازنات شكلية.

بين 2016 و2024 اتسعت الفجوة بشكل واضح بين السعرين حيث بلغ السعر الموازي مستويات قياسية في حين ظل الرسمي يرتفع بوتيرة بطيئة نسبيا. هذا التباين يظهر بوضوح:

- ✓ حجم التوتر في السوق.
- ✓ عدم كفاءة النظام الرسمي في تلبية الطلب.
- ✓ ضعف ثقة المواطنين والمستثمرين في السياسة النقدية للدولة.

يعكس المنحنى بشكل واضح واقعا مزدوجا لسوق الصرف في الجزائر فمن جهة هناك سعر رسمي تحدده الدولة وتعمل على ضبطه ومن جهة أخرى سعر موازٍ يتشكل خارج الأطر الرسمية ويعبر بشكل أدق عن الطلب الحقيقي على العملة الصعبة في السوق.

ومع مرور الوقت كلما اتسعت الفجوة بين السعرين ظهرت بشكل أوضح الانعكاسات السلبية على الاقتصاد الوطني من بينها:

- ✓ توسع السوق السوداء للعملات الأجنبية ما يضعف الرقابة ويقلل من فعالية السياسة النقدية.
- ✓ تراجع ثقة الأفراد والمستثمرين في العملة الوطنية مما يدفعهم نحو الادخار أو التعامل بالدولار أو اليورو.
- ✓ تشوهات في الأسعار داخل السوق المحلية خاصة بالنسبة للسلع المستوردة التي تسعر أحيانا على أساس السعر الموازي.

2. دراسة تحليلية لمحددات سعر الصرف الموازي في الجزائر

من أجل دراسة تقلبات سعر الصرف الموازي وعلاقته بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر قمنا بتحديد مجموعة من المتغيرات التي نرى أنها تحدث تأثيرا ملموسا على هذا المتغير التابع.

1.2) التضخم:

عندما تكون معدلات التضخم مرتفعة في الجزائر فإن قيمة الدينار تنخفض لأن الأسعار في الداخل ترتفع، لكن القدرة الشرائية للعملة تبقى ضعيفة مقارنة بالعملات الأجنبية مثل اليورو أو الدولار. الناس والتجار يخافون من فقدان قيمة أموالهم فيتجهون إلى شراء العملات الأجنبية لحماية مدخراتهم.

قمنا بدراسة تطور معدلات التضخم في الجزائر كما هي موضحة في الشكل التالي:

شكل رقم(2-2): تطور حجم معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1994-2024

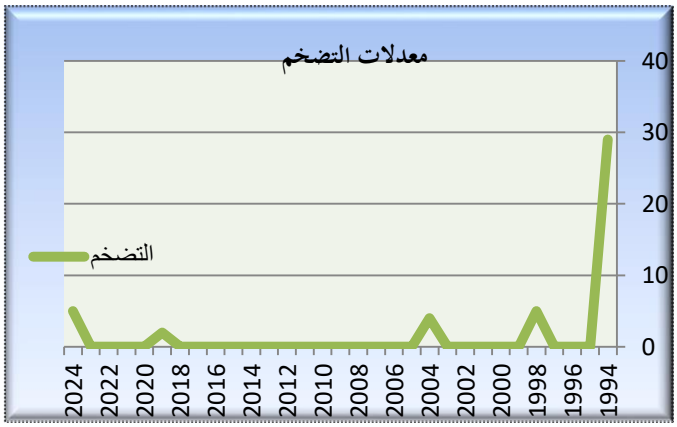

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel انطلاقا من الملحق رقم (2)

من خلال المنحنى المعروض لتطور معدلات التضخم في الجزائر من 1994 إلى 2024 نلاحظ أنه في البداية كانت معدلات التضخم منخفضة مع بعض التغيرات الطفيفة. ولكن بين 2009 و2012 بدأ التضخم يرتفع بشكل كبير وكان ذلك بسبب زيادة الإنفاق الحكومي وارتفاع أسعار المواد الغذائية العالمية. بعد 2014 انخفض التضخم قليلا ثم بدأ في الارتفاع مرة أخرى ليصل إلى أعلى مستوى بين 2021 و2023 نتيجة لجائحة كورونا

مشاكل في سلاسل الإمداد، ضعف الإنتاج المحلي وزيادة النقود بدون مقابل إنتاجي. وفي 2024 بدأ التضخم في التراجع ربما بسبب اتخاذ الحكومة لسياسات نقدية أكثر صرامة أو تراجع في الطلب الداخلي.

2.2) أسعار البترول:

عندما ترتفع أسعار البترول تحصل الجزائر على مزيد من العملة الصعبة من صادراتها ما يؤدي إلى تحسن وضع الميزان التجاري ويقلل الطلب على الدولار أو اليورو في السوق السوداء فينخفض سعر الصرف الموازي وفي حالة انخفاض أسعار البترول يحدث العكس.

قمنا بدراسة تطور أسعار البترول الممثلة في الشكل التالي:

شكل رقم(2–3): تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1994-2024

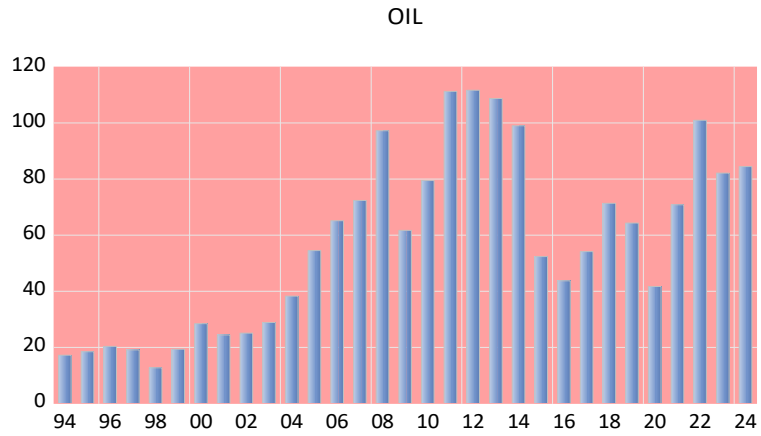

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم(3).

يوضح هذا المنحنى تطور أسعار البترول من سنة 2000 إلى 2024 ويظهر تذبذبا واضحا بين فترات ارتفاع وانخفاض حاد. في البداية كانت الأسعار منخفضة ثم بدأت بالصعود تدريجيا حتى بلغت ذروتها في 2008 قبل أن تنهار بسبب الأزمة المالية العالمية. بعد ذلك تعافت الأسعار وبلغت مستوى مرتفعا جديدا في 2012 ما دعم الاقتصاد الجزائري بشكل كبير. لكن في 2014 بدأت الأسعار في الانخفاض الحاد نتيجة وفرة المعروض العالمي وضعف الطلب مما أثر سلبا على مداخيل الجزائر. في 2020 شهدت الأسعار انهيارا تاريخيا بسبب جائحة كورونا ثم تعافت بسرعة في 2022 متأثرة بالحرب في أوكرانيا قبل أن تستقر نسبيا في 2023 و2024.

3.2) احتياطات الصرف الأجنبية:

تلعب احتياطات الصرف الأجنبي دورا محوريا في تحديد حركة سعر الصرف في السوق الموازي إذ إن تراجعها يقلص العرض الرسمي للعملة الصعبة ما يدفع الأفراد والمتعاملين نحو السوق السوداء لتلبية احتياجاتهم وهو ما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار.

قمنا بدراسة تطور احتياطات الصرف الأجنبية الممثلة في الشكل التالي:

شكل رقم(2–4): تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 1994-2024

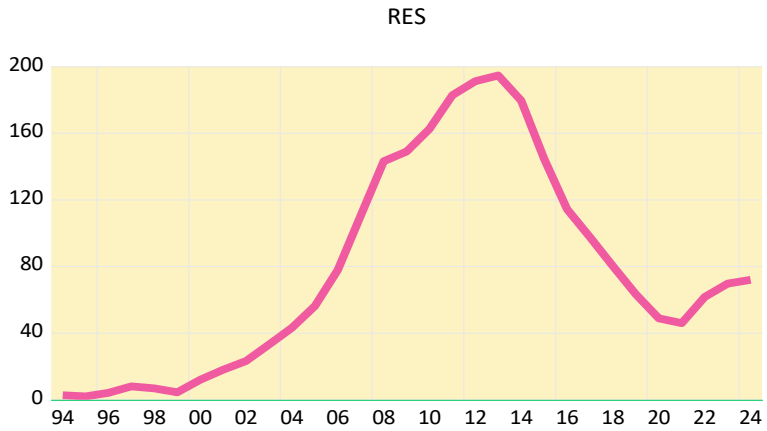

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على البرنامج الإحصائي Eviews12 انطلاقا من الملحق رقم(4).

يعكس هذا المنحنى تطور احتياطات الصرف الأجنبي في الجزائر على مدى ثلاثين سنة تقريبا من 1994 إلى 2024 وهو بمثابة مرآة حقيقية لتقلبات الاقتصاد الوطني ومدى ارتباطه بأسعار النفط في الأسواق العالمية.

في تسعينيات القرن الماضي كانت الاحتياطات عند مستويات متواضعة في وقت كانت الجزائر تواجه فيه أزمات أمنية واقتصادية خانقة. ومع دخول الألفية الجديدة بدأت الأمور تتحسن تدريجيا، لتشهد الفترة ما بين 2004 و2014 نموا، وصل ذروته في 2013 بأكثر من 190 مليار دولار. هذا النمو كان مدفوعا بالارتفاع الكبير في أسعار النفط، ما عزز مداخيل البلاد من العملة الصعبة ووفر غطاءا ماليا مريحا لعدة سنوات لكن كما هو الحال مع الاقتصادات المعتمدة على الريع لم يكن هذا المسار التصاعدي دائما. فقد بدأت الاحتياطات بالتراجع الحاد منذ 2014 تزامنا مع انهيار أسعار النفط عالميا ما كشف عن هشاشة البنية الاقتصادية الجزائرية. استمر التآكل في

الاحتياطات ليبلغ أدنى مستوياته بين 2020 و2021 مقتربا من عتبة 40 مليار دولار وهو تراجع مقلق يعكس مدى اعتماد البلاد على قطاع واحد فقط لتأمين مواردها الخارجية.في السنوات الأخيرة وتحديدا منذ 2022 بدأ المنحنى يعرف بعض التحسن وإن كان طفيفا. يمكن تفسير هذا الانتعاش الجزئي بارتفاع أسعار الطاقة نسبيا بعد أزمة كوفيد-19، إضافة إلى توجه الدولة لتقليص الواردات وتعزيز التوازن التجاري.

4.2)تحويلات المهاجرين:

تلعب تحويلات المهاجرين دورا مهما في تخفيف الضغط على السوق الموازي للعملة الصعبة في الجزائر إذ تساهم في تغذية السوق بالعملات الأجنبية خارج القنوات الرسمية ما ينعكس أحيانا على استقرار نسبي في سعر الصرف غير الرسمي.

قمنا بدراسة تطور تحويلات المهاجرين الممثلة في الشكل التالي:

شكل رقم(2-5): تطور تحويلات المهاجرين في الجزائر خلال الفترة 1994-2024

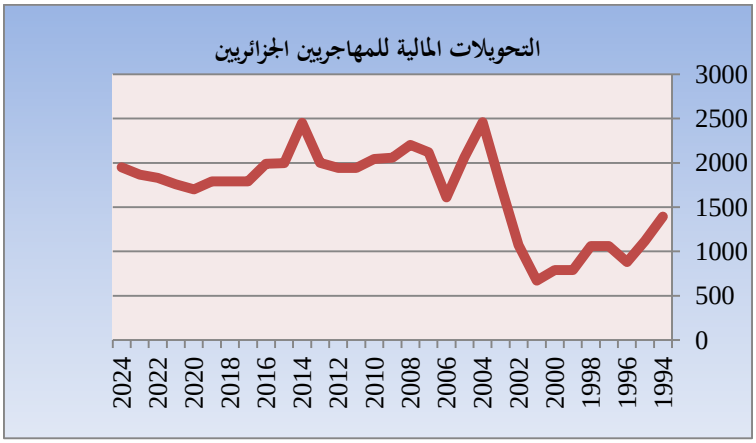

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على برنامج Excel انطلاقا من الملحق رقم(5).

يوضح هذا المنحنى كيف تطورت تحويلات المهاجرين نحو الجزائر بين 1994 و2024 وهي تحويلات تعد أحد المصادر المهمة لتدفق العملة الصعبة وتعكس في الوقت نفسه علاقة الجالية الجزائرية بوطنها الأم.

في التسعينيات وبداية الألفية بقيت التحويلات عند مستويات منخفضة إلى متوسطة ربما بسبب الأوضاع غير المستقرة التي عرفتها البلاد حينها والتي أثرت على ثقة المهاجرين في تحويل أموالهم عبر القنوات الرسمية. لكن بداية من سنة 2003 سجل ارتفاع لافت بلغ ذروته في 2005 وهو ما قد يفسر بتحسن الظروف الاقتصادية نسبيا في الجزائر من جهة وتوسع النشاط الاقتصادي للجالية في الخارج من جهة أخرى.رغم بعض التقلبات ظلت هذه التحويلات تتأرجح حول مستوى مستقر نسبيا في السنوات اللاحقة مما جعلها تساهم باستمرار في دعم التوازن الخارجي خاصة عندما بدأت احتياطات الصرف تعرف تراجعا ملحوظا بعد 2014. وفي السنوات الأخيرة ورغم الأزمات العالمية مثل جائحة كورونا لم تنخفض هذه التحويلات بشكل حاد بل بدأت تعرف تحسنا تدريجيا في إشارة إلى استمرار رغبة أفراد الجالية في دعم أسرهم أو حتى التفكير في الاستثمار داخل الجزائر.

3. الدراسة القياسية لمحددات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة(1994–2024)

1.3.الإطار العام ونموذج الدراسة

1.1.3.الوصف العام للدراسة القياسية

يشهد الاقتصاد الجزائري تنامي دور السوق الموازية للعملة الأجنبية حيث أصبحت بديلا نشطا ومؤثرا للسوق الرسمية وقد ازدادت أهمية هذه السوق مع ارتفاع الطلب على العملات الأجنبية وصعوبة الحصول عليها عبر القنوات الرسمية خاصة في ظل تقلبات الاقتصاد العالمي والمحلي.

وقد أدى انخفاض أسعار النفط المصدر الرئيسي لإيرادات الجزائر الخارجية إلى تراجع احتياطي الصرف الأجنبي وتقليل قدرة الدولة على تلبية الطلب المتزايد على العملات. هذا الوضع ساهم في اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية مما خلق تحديات إضافية للسياسة الاقتصادية والنقدية في البلاد.

من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المحددات الاقتصادية لسعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة (1994–2024) وتتمثل أهمية هذا الموضوع في تأثيره المباشر على استقرار الاقتصاد الكلي وكفاءة السياسات الاقتصادية المطبقة. ولتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL)

لدراسة العلاقة بين سعر الصرف الموازي وعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية تشمل: سعر الصرف الرسمي، معدل التضخم، احتياطات الصرف، أسعار النفط، وتحويلات المغتربين.

2.1.3.نموذج الدراسة الاقتصادي

تم صياغة نموذج الدراسة اعتمادا على النظرية الاقتصادية والدراسات التجريبية التي تم الاطلاع عليها، كما أننا قمنا بتجريب العديد من النماذج وحذفنا بعض المتغيرات التي أثرت على معنوية النموذج والمتمثلة في الصادرات والواردات و ميزان المدفوعات وعلاوة سعر الصرف وعليه يكتب النموذج النهائي وفق الصيغة التالية:

$$TCP_t = C + \beta 1 TC_t + \beta 2 IPC_t + \beta 3 RES_t + \beta 4 OIL_t + \beta 5 TFT_t + \varepsilon_t$$

3.1.3.متغيرات الدراسة

- المتغير التابع: يتمثل في سعر الصرف الموازي ونرمز له ب (TCP)
- المتغيرات المستقلة: وتتمثل في:
  - سعر الصرف الرسمي ونرمز له (TC)
  - التضخم ونرمز له(IPC)
  - أسعار البترول ونرمز له (OIL)
  - الاحتياطات النقد الأجنبي ونرمز له(RES)
  - تحويلات مالية للمهاجرين ونرمز له(TFT)
  - الثابت: C
  - حد الخطأ العشوائي : ε

معاملات النموذج:β1, β2, β3, β4, β5

2.3. التحليل الوصفي وإستقرارية السلاسل

1.2.3. الوصف الإحصائي للمتغيرات

الجدول رقم (2–1): يمثل الإحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة

LNTCP	LNTFT	LNTC	LNRES	LNOIL	LNIPC	
4.843382	7.369236	4.423940	3.764807	3.866243	1.507866	متوسط الحسابي
4.787492	7.491088	4.331470	4.147885	3.998384	1.504077	الوسيط
5.501258	7.807917	4.933308	5.271511	4.715548	3.394508	الحد الأقصى
4.007333	6.507278	3.758709	0.698135	2.543176	-1.203973	الحد الأدنى
0.373658	0.358397	0.315452	1.360907	0.656191	0.882538	التنمية القياسية
-0.023762	-1.033705	0.167961	-0.871412	-0.423344	-0.359884	الانحراف المعياري
2.272112	2.834129	2.208457	2.578824	1.875042	5.014826	التفرطح
0.687270	5.556355	0.955038	4.152482	2.560614	5.912721	Jarque-Bera
0.709188	0.062152	0.620321	0.125401	0.277952	0.052008	الاحتمالية
150.1448	228.4463	137.1421	116.7090	119.8535	46.74385	Sum
4.188619	3.853450	2.985295	55.56204	12.91759	23.36622	Sum Sq. Dev.
31	31	31	31	31	31	عدد المشاهدات

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

تحليل الوصف الإحصائي للمتغيرات الاقتصادية:

يوضح الجدول السابق الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة بعد تحويلها إلى اللوغاريتم الطبيعي وذلك بهدف تقليل الفروقات الكبيرة بين القيم العليا والدنيا ولجعل التوزيع أقرب إلى التوزيع الطبيعي وهو ما يعد خطوة ضرورية في التحليل الاقتصادي القياسي.

نبدأ بالمتغير التابع (LNTCP) نلاحظ أن المتوسط بلغ (4.84) والوسيط (4.78) وهو تقارب جيد، مما يعني أن البيانات ليست مائلة بشكل كبير أما الانحراف المعياري كان حوالي (0.37) ما يدل على تشتت معتدل. أما بالنسبة للالتواء فكان قريب من الصفر (0.02-) والتفلطح (2.27) وهي قيمة قريبة من 3 مما يعني أن التوزيع

تقريبي للطبيعي وهو ما أكده أيضا اختبارJarque-Bera بقيمة (0.68) واحتمال(0.70) أي أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي.

أما بالنسبة للمتغيرات المستقلة فهناك تباين واضح مثلا متغير التضخم (LNIPC) لديه متوسط منخفض نسبيا(50.1) لكن أقل قيمة له وصلت إلى (1.20-) مما يعني وجود تطرف كبير في البيانات خصوصا أن الانحراف المعياري كان عالي (0.88).

الالتواء كان سالبا (35.0-) والتفلطح مرتفع يقدر ب (5.01) ما يعني أن التوزيع فيه ذيل سميك وقيم شاذة. اختبار Jarque-Bera كانت نتيجته (5.91) بقيمة احتمال (0.05) على الحافة بين القبول والرفض لفرضية التوزيع الطبيعي.

بالمقابل متغيرات مثل سعر الصرف الرسمي(LNTC) وأسعار البترول(LNOIL) كانت نتائجها أفضل (LNTC) كان متوسطه (4.42) والوسيط (4.33) مع انحراف معياري صغير (0.31) ونتائج اختبارJarque-Bera أظهرت أن البيانات طبيعية (احتمال = 0.62) كذلك (LNOIL) كانت نتائجها مقبولة.

2.2.3. مصفوفة الارتباط

الجدول رقم (2-2): يمثل مصفوفة الارتباط لمتغيرات الدراسة

	LNTCP	LNTC	LNRES	LNOIL	LNIPC	LNTFT
LNTCP	1	0.9322836764478166	0.6380333184493095	0.6630490966936332	-0.093880356731635	0.5109989292254054
LNTC	0.9322836764478166	1	0.5356763312965174	0.5520746816415311	-0.1841357503292968	0.3821849824818166
LNRES	0.6380333184493095	0.5356763312965174	1	0.8984208776290119	-0.2574054660861857	0.7914927126309521
LNOIL	0.6630490966936332	0.5520746816415311	0.8984208776290119	1	-0.1098182238315823	0.7696472580329870

LNIPC	-0.093880356731635	-0.18413575032929688	-0.2574054660861857	-0.1098182238315823	1	0.0717260586258160 4
LNTFT	0.5109989292254054	0.3821849824818166	0.7914927126309521	0.7696472580329 87	0.0717260586 2581604	1

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .Eviews12

يوضح الجدول درجة الترابط بين المتغيرات الاقتصادية المدروسة باستخدام معامل الارتباط البسيط (Pearson Correlation Coefficient) حيث نلاحظ أن هناك علاقة قوية جدا بين سعر الصرف الموازي (LNTCP)وسعر الصرف الرسمي(LNTC) حيث بلغ معامل الارتباط حوالي(0.93) هذا يشير إلى أن تطورات السوق الرسمي تنعكس بشكل كبير على السوق الموازي وهو أمر منطقي في اقتصاد مثل الاقتصاد الجزائري الذي يتأثر بسياسات سعر الصرف الرسمية حتى في وجود سوق غير رسمي.

كما تظهر النتائج وجود علاقات ارتباط موجبة ومتوسطة القوة بين سعر الصرف الموازي (LNTCP) وكل من احتياطيات النقد الأجنبي(LNRES) أسعار النفط(LNOIL) وتحويلات المالية للمهاجرين(LNTFT) حيث تراوحت معاملات الارتباط بين (51.0) و(0.66) وتعكس هذه القيم الدور المهم الذي تلعبه هذه المتغيرات كمصادر رئيسية للعملة الأجنبية في الجزائر. ويعود ذلك إلى الطبيعة الريعية للاقتصاد الجزائري حيث تؤثر مداخيل النفط وحجم الاحتياطيات بشكل غير مباشر على وفرة النقد الأجنبي مما ينعكس بدوره على نشاط السوق الموازي للعملة.

أما العلاقة بين سعر الصرف الموازي (LNTCP) ومعدل التضخم (LNIPC) ضعيفة وسالبة حيث بلغ معامل الارتباط (0.094–) ما يشير إلى غياب ارتباط خطي مباشر بين المتغيرين، اقتصاديا قد يفسر ذلك بتدخل الدولة في ضبط الأسعار أو تقلبات العرض والطلب على العملة الأجنبية مما يضعف تأثير التضخم على السوق الموازي.

وأخيرا نلاحظ وجود ترابط قوي بين احتياطات النقد الأجنبي وأسعار النفط (معامل الارتباط = 0.90) وهو أمر طبيعي بالنظر إلى أن النفط يمثل المصدر الرئيسي للعملة الصعبة في الجزائر رغم وجود بعض العلاقات القوية.

3.2.3. اختبارات إستقرارية السلاسل (ADF-PP)

لضمان موثوقية التحليل وتجنب الانحدار الزائف تم فحص إستقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات باستخدام اختباري (ADF) و (PP) لتحديد وجود جذر الوحدة ومستوى التكامل(I(0)) ، I(1)،I(2) طبقت الاختبارات بثلاث صيغ: بدون ثابت أو اتجاه، بثابت فقط وبثابت واتجاه لتناسب خصائص كل سلسلة.

الجدول رقم (2–3): يمثل اختبار فيلبس بيرون(PP)

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LNTCP	-1.5210 0.5095	-3.8592 0.0269	5.3825 1.0000	-9.1426 0.0000	-8.8077 0.0000	-4.7791 0.0000
LNIPC	-3.5662 0.0128	-3.4223 0.0673	-1.9032 0.0555	-7.5878 0.0000	-8.5450 0.0000	-7.6771 0.0000
LNOIL	-1.4945 0.5226	-1.9404 0.6088	0.9426 0.9038	-5.1312 0.0003	-5.4848 0.0006	-5.0086 0.0000
LNRES	-2.3919 0.1524	-0.8867 0.9446	0.6335 0.8476	-4.1491 0.0032	-5.4463 0.0007	-3.7543 0.0005
LNTC	-1.5364 0.5018	-2.2819 0.4304	2.6211 0.9970	-4.3291 0.0020	-4.1870 0.0132	-3.8748 0.0004
LNTFT	-1.4871 0.5263	-2.2443 0.4496	0.2812 0.7608	-4.8499 0.0005	-5.3636 0.0008	-4.4742 0.0001

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

الجدول رقم (2-4): يمثل اختبار ديكي فلور (ADF)

المتغيرات	عند المستوى			عند الفرق الأول		
	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LNTCP	-0.3771 *0.9002*	-4.5111 *0.0063*	2.5119 *0.9959*	-6.3609 *0.0000*	-6.2024 *0.0001*	-5.2971 *0.0000*
LNIPC	-3.6194 *0.0113*	-3.5211 *0.0551*	-0.8920 *0.3203*	-3.6057 *0.0128*	-3.6513 *0.0447*	-3.6980 *0.0007*
LNOIL	-1.5801 *0.4801*	-1.8480 *0.6559*	0.7327 *0.8677*	-5.0714 *0.0003*	-5.2427 *0.0012*	-5.0054 *0.0000*
LNRES	-3.2271 *0.0285*	-1.1894 *0.8926*	0.5345 *0.8255*	-4.1133 *0.0035*	-5.3910 *0.0008*	-3.7377 *0.0005*
LNTC	-1.6052 *0.4677*	-1.9011 *0.6282*	3.1126 *0.9991*	-4.3227 *0.0020*	-4.1760 *0.0136*	-3.8730 *0.0004*
LNTFT	-1.9665 *0.2991*	-2.0014 *0.5770*	0.2439 *0.7502*	-4.3842 *0.0017*	-3.5352 *0.0555*	-4.4269 *0.0001*

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي .Eviews12

تشير نتائج اختبارات جذر الوحدة المتحصل عليها والمبينة في الجدول رقم (2-3) و(2-4) إلى أن متغير التضخم(LNIPC) مستقر عند المستوى I(0) ومتغيرات سعر الصرف الموازي(LNTCP) والحقيقي(LNTC) وأسعار البترول(LNOIL)والاحتياطات النقد الأجنبي(LNRES) وتحويلات المالية للمهاجرين (LNTFT) مستقرة عند الفرق الأول I(1).و بالتالي فان هذه النتائج تسمح لنا بتطبيق نموذج (ARDL).

3.3. اختيار النموذج الأمثل وتقدير (ARDL)

1.3.3.تحديد التأخيرات المثلى (AIC)

الشكل رقم (2-6): يوضح درجة التأخير المثلى للنموذج ARDL

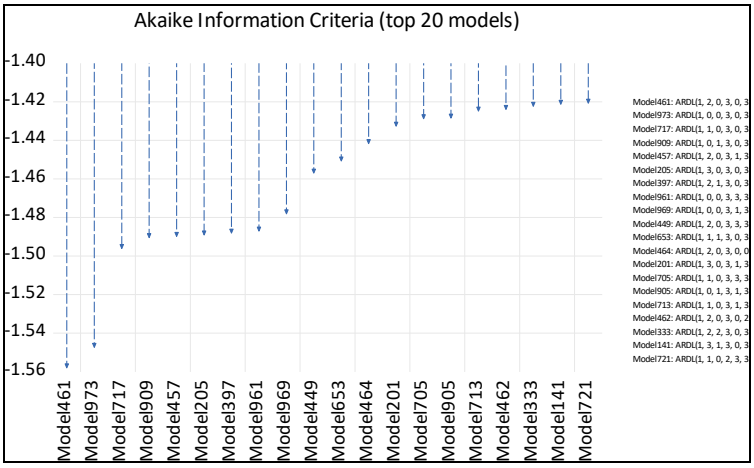

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

يوضح الشكل نتائج اختيار النموذج الأفضل باستخدام معيار(Akaike) للمعلومات حيث تم تقييم عدد كبير من النماذج (Top 20 Models) لاختيار النموذج الأكثر ملائمة واختيار النموذج ARDL(1, 2, 0, 3, 0, 3) كأفضل نموذج من بين 1024 نموذج تم تقييمه وسيتم إجراء اختبار الحدود انطلاقا من هذا النموذج.

2.3.3.اختبار الحدود (Bounds Test)

الجدول رقم(2–5): نتائج اختبار حدود التكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				F-Bounds Test
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3	2.08	10%	3.905993	F-statistic
3.38	2.39	5%	5	K
3.73	2.7	2.5%		
86.4	3.06	1%		

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

من الجدول أعلاه يتضح أن قيمة (F-statistics=3.905993) اكبر من كل قيم الحد الأعلى(1)I عند كل المستويات (10%, 5% , 2.5%) مما يدل على وجود علاقة طويلة الأجل أو تكامل مباشر بين السعر الصرف الموازي والمتغيرات المستقلة في النموذج القياسي.

3.3.3.تقدير نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL

الجدول رقم (2–6): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: LOG(TCP)				
Method: ARDL				
Date: 04/28/25 Time: 13:08				
Sample (adjusted): 1997 2024				
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)				
Dynamic regressors (3 lags, automatic): LOG(IPC) LOG(OIL) LOG(RES) LOG(TC) LOG(TFT)				
Selected Model: ARDL(1, 2, 0, 3, 0, 3)				
Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0866	1.853526	0.178967	0.331721	LOG(TCP(-1))
0.0457	2.209061	0.046966	0.103752	LOG(IPC)
0.2945	-1.092397	0.036545	-0.039922	LOG(IPC(-1))
0.1964	1.361860	0.034537	0.047035	LOG(IPC(-2))
0.3945	-0.880700	0.087091	-0.076701	LOG(OIL)
0.0896	1.834554	0.137495	0.252242	LOG(RES)
0.0183	-2.697359	0.179916	-0.485297	LOG(RES(-1))
0.0056	3.309685	0.156321	0.517372	LOG(RES(-2))

0.0103	-2.997907	0.097692	-0.292871	LOG(RES(-3))
0.0012	4.132255	0.180316	0.745113	LOG(TC)
0.6187	0.509849	0.158960	0.081046	LOG(TFT)
0.8992	0.129164	0.197970	0.025571	LOG(TFT(-1))
0.9359	-0.082024	0.181584	-0.014894	LOG(TFT(-2))
0.1087	1.722376	0.138556	0.238645	LOG(TFT(-3))
0.0994	-1.774641	1.306472	-2.318518	C
4.908799	Mean dependent var		0.958546	R-squared
0.325198	S.D. dependent var		0.913903	Adjusted R-squared
-1.556870	Akaike info criterion		0.095421	S.E. of regression
-0.843189	Schwarz criterion		0.118366	Sum squared resid
-1.338691	Hannan-Quinn criter.		36.79618	Log likelihood
1.853167	Durbin-Watson stat		21.47131	F-statistic
			0.000001	Prob(F-statistic)

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

من خلال نتائج تقدير نموذج (ARDL) نلاحظ أن معامل التحديد(R-squared) بلغ حوالي (95.85%) من التغيرات في سعر الصرف الموازي(TCP) يمكن تفسيرها بواسطة المتغيرات المستقلة المستخدمة في النموذج وهو ما يعكس قوة تفسيرية عالية جدا للنموذج، كما أن قيمة إحصائية لفيشر (F-statistic) بلغت (21.47) وهي قيمة مرتفعة وتشير إلى أن النموذج ككل معنوي أي أن المتغيرات المستقلة لها تأثير مشترك مهم على المتغير التابع هذا ما تؤكده أيضا احتمالية اختبارF التي جاءت صغيرة جدا (0.000001) وأقل بكثير من 5% ما يعني وجود علاقة معنوية واضحة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع.

ويفسر الجدول رقم (2-6) أن نتائج نموذج ARDL المقدر تشير إلى تأثر سعر الصرف الموازي في الجزائر (LOG(TCP))بعدد من المتغيرات الاقتصادية الكلية بدرجات متفاوتة من الدلالة الإحصائية، فقد بلغ معامل سعر الصرف الرسمي (LOG(TC)) نحو (0.745) وهو الأعلى بين جميع المتغيرات ودال إحصائيا بدرجة عالية (p = 0.0012)وهذا يدل على أن زيادة بنسبة (1%) في السعر الرسمي تقود إلى ارتفاع ما يقارب (0.75%) في السعر الموازي مما يعكس الترابط القوي بين السوق الرسمي والسوق الموازي.

أما بالنسبة للتضخم(LOG(IPC)) فقد أظهر تأثيرا موجبا ومعنويا عند مستوى دلالة (5%) حيث يؤدي ارتفاعه بنسبة (1 %) إلى زيادة طفيفة في سعر الصرف الموازي بنحو(10.0%) هذا يعكس الأثر المتوقع لتآكل القدرة الشرائية للدينار وما يترتب عليه من ضغط على الطلب على العملة الأجنبية.

فيما يخص الاحتياطات الرسمية من العملة الأجنبية((LOG(RES) فقد اتسم تأثيرها بالتباين حسب فترات التأخير: حيث كان التأثير في الفترة الأولى سالبا (485.0-) وفي الفترة الثانية موجبا (0.517+) بينما عاد التأثير في الفترة الثالثة إلى الاتجاه السلبي (0.293–) وجميعها ذات دلالة إحصائية قوية هذا يشير إلى أن تأثير الاحتياطات على السوق الموازي معقد ويتأثر بتوقيت وتكرار التدخلات من قبل السلطات النقدية.

في المقابل لم تظهر كل من أسعار النفط ((LOG(OIL) وتحويلات المالية المهاجرين ((LOG(TFT) أي دلالة إحصائية ما يعني أن تأثيرهما المباشر على السوق الموازي خلال فترة الدراسة كان ضعيفا أو غير منتظم.

وأخيرا أظهر المتغير التابع المتأخر ((LOG(TCP(-1)) معاملا موجبا بقيمة (33.0) مما يشير إلى أن نحو ثلث التغيرات في سعر الصرف الموازي يمكن أن تفسر بسلوكه في الفترة السابقة، وهو ما يعكس وجود ديناميكية داخلية في تطور السوق الموازي.

4.3.نموذج تصحيح الخطأ والاختبارات التشخيصية

1.4.3. تقدير نموذج (ECM)

الجدول رقم (2–7): نتائج تقدير النموذج ARDL في المدى الطويل

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LOGIPC	0.165896	0.081038	2.047130	0.0614
LOGOIL	-0.114774	0.142929	-0.803019	0.4364
LOGRES	-0.012800	0.091416	-0.140023	0.8908
LOGTC	1.114972	0.199546	5.587538	0.0001
LOGTFT	0.494355	0.321693	1.536731	0.1483
C	-3.469384	2.261526	-1.534090	0.1490

EC = LOGTCP - (0.1659*LOGIPC -0.1148*LOGOIL -0.0128*LOGRES + 1.1150
*LOGTC + 0.4944*LOGTFT - 3.4694)

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

العلاقة في الأجل الطويل:

يوضح الجدول رقم (2-7) علاقة سعر الصرف الموازي (TCP) بالمتغيرات الاقتصادية الكلية في المدى الطويل بما أن النموذج يستخدم اللوغاريتم الطبيعي للمتغيرات فإن المعاملات تمثل مرونات أي مقدار التغير النسبي في TCP الناتج عن تغير نسبي بنسبة (1 %) في المتغير المستقل.

نلاحظ أن مرونة التضخم (LOGIPC) إيجابية (0.165896) مما يعني أن هناك علاقة طردية بين التضخم وسعر الصرف الموازي حيث أن زيادة التضخم بنسبة (1 %) تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي بنسبة (0.1659%) نلاحظ أن هذا التأثير معنوي عند مستوى (10 %) مما يشير إلى أن التضخم له تأثير ضعيف ولكنه ملحوظ على سعر الصرف الموازي في المدى الطويل.

نلاحظ أن مرونة أسعار النفط (LOGOIL) سلبية (0.114774-) مما يشير إلى وجود علاقة عكسية بين أسعار النفط وسعر الصرف الموازي ومع ذلك نظرا لأن قيمة p تساوي (0.4364) فإن هذا التأثير غير معنوي ما يعني أن التغيرات في أسعار النفط لا تؤثر بشكل ملحوظ على سعر الصرف الموازي في المدى الطويل.

نلاحظ أن مرونة الاحتياطيات الأجنبية (LOGRES) سلبية (0.012800-) مع قيمة p تساوي (0.8908) مما يشير إلى أن الاحتياطيات الأجنبية لا تؤثر بشكل معنوي على سعر الصرف الموازي في المدى الطويل.

نلاحظ أن مرونة السعر الرسمي (LOGTC) إيجابية (1.114972) مع قيمة p تساوي (0.0001) مما يعني أن هناك علاقة طردية قوية بين السعر الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل. وبالتالي مع زيادة السعر الرسمي بنسبة (1%) من المتوقع أن يرتفع سعر الصرف الموازي بنسبة (1.1149%) .

نلاحظ أن مرونة التحويلات المالية للمهاجرين (LOGTFT) إيجابية (0.494355) ولكن مع قيمة p تساوي (0.1483) فإن التأثير غير معنوي في المدى الطويل. وبالتالي على الرغم من أن التحويلات المالية قد تؤثر قليلا على سعر الصرف الموازي إلا أن هذا التأثير ليس كبيرا بما يكفي ليكون ذا دلالة إحصائية.

الجدول رقم(2-8): نتائج اختبار ECM في المدى القصير

ECM Regression

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LOGIPC)	0.103752	0.024778	4.187182	0.0011
D(LOGIPC(-1))	-0.047035	0.021948	-2.142996	0.0516
D(LOGRES)	0.252242	0.072855	3.462245	0.0042
D(LOGRES(-1))	-0.224501	0.065416	-3.431880	0.0045
D(LOGRES(-2))	0.292871	0.060052	4.876982	0.0003
D(LOGTFT)	0.081046	0.107131	0.756511	0.4628
D(LOGTFT(-1))	-0.223751	0.093867	-2.383708	0.0331
D(LOGTFT(-2))	-0.238645	0.094750	-2.518672	0.0257
CointEq(-1)*	-0.668279	0.105715	-6.321496	0.0000

R-squared	0.717895	Mean dependent var	0.037807
Adjusted R-squared	0.599114	S.D. dependent var	0.124660
S.E. of regression	0.078929	Akaike info criterion	-1.985442
Sum squared resid	0.118366	Schwarz criterion	-1.557233
Log likelihood	36.79618	Hannan-Quinn criter.	-1.854534
Durbin-Watson stat	1.853167		

المصدر: إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي Eviews12

العلاقة في الأجل القصير :

نلاحظ من الجدول رقم (2-8) أن التغير في معدل التضخم في نفس الفترة ((D(LOGIPC) يرتبط بعلاقة طردية ومعنوية مع سعر الصرف الموازي في المدى القصير حيث أن زيادة التضخم بنسبة (1%) تؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الموازي بنسبة تقارب (0.10%) وهذا يعكس التأثير الفوري لارتفاع الأسعار على تراجع قيمة العملة في السوق الموازية مما يعزز الاتجاه التصاعدي لسعر الصرف نتيجة ضعف القدرة الشرائية للعملة المحلية.

نلاحظ أن الاحتياطيات من النقد الأجنبي ((D(LOGRES) تظهر تأثيرا طرديا ومعنويا على سعر الصرف الموازي في الأجل القصير حيث أن ارتفاع الاحتياطيات بنسبة (1%) يؤدي إلى زيادة في سعر الصرف الموازي بنسبة(0.25%) وعلى الرغم من أن هذا الاتجاه يبدو مخالفا للتوقعات الاقتصادية التقليدية التي تفترض أن زيادة

الاحتياطيات تعزز استقرار العملة إلا أنه في ظل الظروف الاقتصادية الخاصة التي تمر بها الجزائر قد يعود هذا السلوك غير المتوقع إلى عوامل ظرفية أو صدمات خارجية تتجاوز أثر الدعم الذي توفره الاحتياطيات.

كما نلاحظ أن القيمة المتأخرة للاحتياطات (D(LOGRES(-1))) لها علاقة عكسية ومعنوية مع سعر الصرف الموازي حيث أن زيادة الاحتياطات بنسبة (1%) تؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الموازي بنسبة تقارب (22.0 %) وهذا يدعم الفرضية الاقتصادية القائلة بأن تعزيز احتياطات الصرف يقلل من الضغوط على العملة في السوق الموازية.

أما بالنسبة لتحويلات العاملين في الخارج نلاحظ أن المتغيرين (D(LOGTFT(-1)) و (D(LOGTFT(-2)) يحملان أثرا عكسيا ومعنويا مما يعني أن زيادة التحويلات بنسبة 1% تؤدي إلى انخفاض في سعر الصرف الموازي بنحو (22.0%)و (0.23%) على التوالي وهو ما يعكس الأثر الإيجابي لهذه التدفقات المالية على دعم قيمة الدينار في السوق الموازية عبر توفير العملة الصعبة.

وأخيرا نلاحظ معامل تصحيح الخطأ سلبيا وذو دلالة إحصائية (CointEq(-1) = -0.6683)مما يؤكد وجود علاقة طويلة المدى بين سعر الصرف الموازي و المتغيرات المستقلة في النموذج و تشير قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM إلى أن أي اختلال في التوازن يتم تصحيحه بنسبة (67 %) في فترة واحدة مما يعكس سرعة العودة للتوازن بعد حدوث صدمة.

كما نلاحظ أيضا أن معامل التحديد(R-squared) = 71.8% مما يعني أن المتغيرات المستقلة في النموذج قادرة على تفسير حوالي (72 %) من التغيرات في المتغير التابع.

2.4.3. الاختبارات التشخيصية للنموذج

الاختبار الأول: اختبار التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (2–7): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

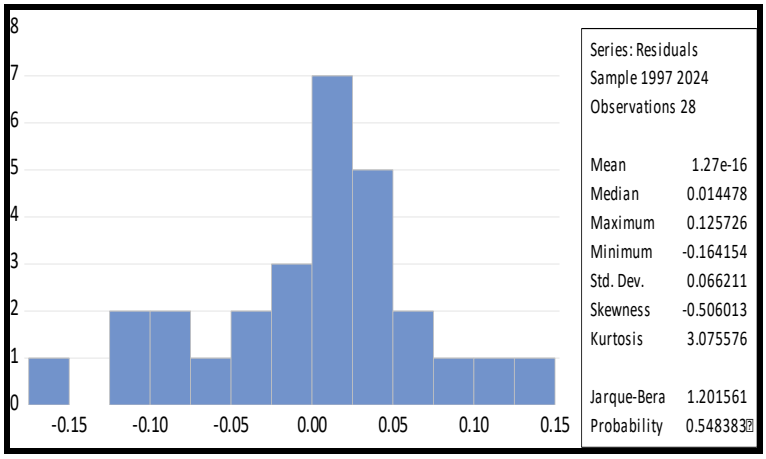

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviewes12

يشير اختبار Jarque-Bera إلى أن قيمة الاحتمال (Prob-value) بلغت (0.548383) وهي أعلى من المستوى المعتمد (5%) وبناء على ذلك يتم قبول الفرضية الصفرية التي تنص على أن الأخطاء العشوائية تتبع توزيعا طبيعيا.

الاختبار الثاني: اختبار الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test)

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	1.621642	Prob. F(2,11)	0.2414
Obs*R-squared	6.375772	Prob. Chi-Square(2)	0.0413

تشير نتائج الاختبار إلى أن قيمة احتمال F-statistic بلغت (0.2414) وهي أكبر من (5 %) ما يعني قبول الفرضية الصفرية التي تنفي وجود ارتباط ذاتي.

الاختبار الثالث: اختبار تجانس التباين (ARCH Test)

Heteroskedasticity Test: ARCH

F-statistic	0.026991	Prob. F(1,25)	0.8708
Obs*R-squared	0.029119	Prob. Chi-Square(1)	0.8645

تشير النتائج إلى أن قيمة احتمال F-statistic كانت (0.8708) بينما كانت قيمة احتمال Obs*R-square (0.8645)، وكلتاهما أكبر بكثير من (5 %).

و بالتالي نقبل الفرضية الصفرية التي تفيد بأن الأخطاء تتسم بتباين ثابت ولا توجد مشكلة في تغاير التباين وهذا يعني أن النموذج يتمتع بخصائص جيدة من حيث استقرار التباين.

3.4.3. اختبار الاستقرار الهيكلي

الشكل رقم (2–8): المجموع التراكمي للبواقي للمتابعةCUCUM

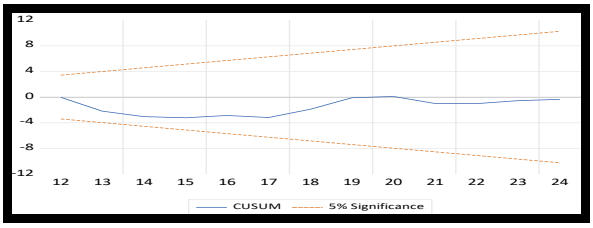

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviewes12

الشكل رقم (2–9): مجموع التراكمي لمربعات البواقي للمتابعةCUCUMSQ

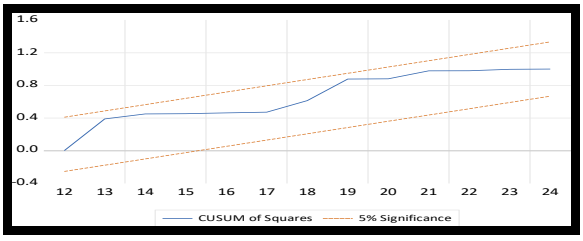

المصدر: من إعداد الطالبتان بالاعتماد على مخرجات Eviewes12

يتضح من خلال الشكلين أعلاه أن المعاملات المقدرة لنموذج ARDL المستخدم مستقر هيكليا عبر الفترة محل الدراسة مما يؤكد وجود استقرار بين متغيرات الدراسة وانسجام في النموذج نتائج بين تصحيح الخطأ في المدى القصير والطويل حيث وقع الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المذكورين لهذا النموذج داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%).

خلاصة الفصل الثاني:

من خلال هذا الفصل تبين أن مسألة سعر الصرف الموازي في الجزائر ليست وليدة ظرف آني بل نتاج تراكمات اقتصادية ومؤسساتية تعود لعقود. لقد أظهر تطور أنظمة الصرف في البلاد كيف انتقلت الجزائر من نظام صرف ثابت إلى نظام أكثر مرونة الأمر الذي ساهم في تعميق الفجوة بين السوق الرسمية والموازية. كما أن ظهور سوق الصرف الموازية جاء كرد فعل على قيود مشددة في السوق الرسمية وطلب متزايد على العملة الصعبة لم تستطع القنوات الرسمية تلبيته بالشكل الكافي.

أما عند النظر في مسار تطور سعر الصرف خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2024 فقد اتضح أن السوق الموازية تتوسع بشكل ملحوظ في فترات الأزمات الاقتصادية خاصة مع تراجع أسعار النفط أو ارتفاع معدلات التضخم. وقد بينت الدراسة التحليلية لأهم المحددات الاقتصادية أن عوامل مثل التضخم وأسعار البترول واحتياطات الصرف وتحويلات الجالية الجزائرية تلعب دورا مركزيا في تشكيل هذا الواقع النقدي غير الرسمي.

وفي الختام جاءت الدراسة القياسية لتؤكد هذه النتائج من خلال أدوات كمية تثبت وجود ارتباطات واضحة بين تلك المتغيرات وسلوك سعر الصرف الموازي.

الخاتمة

الخاتمة:

سعت هذه المذكرة إلى استكشاف محددات سعر الصرف الموازي في الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1994 إلى 2024 من خلال الجمع بين الإطارين النظري والتطبيقي. ففي الجانب النظري تناولنا المفاهيم الأساسية لسعر الصرف بنوعيه الرسمي والموازي إلى جانب استعراض أنظمة الصرف المختلفة والنظريات الاقتصادية المفسرة لها. كما تم التطرق إلى أبرز الدراسات السابقة ذات الصلة ما أتاح لنا تأسيس قاعدة معرفية متينة.

أما في الجانب التطبيقي فقد ركزنا على تطور السوق الموازية لسعر الصرف في الجزائر وتم اعتماد نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لتحليل أثر خمس متغيرات اقتصادية رئيسية هي: سعر الصرف الرسمي أسعار النفط، الاحتياطيات من النقد الأجنبي، معدلات التضخم والتحويلات المالية للمهاجرين.

وقد أظهرت نتائج الدراسة أن سعر الصرف الرسمي يعد العامل الأساسي في تحديد تحركات السوق الموازية بينما يلعب كل من التضخم والاحتياطيات الأجنبية أدوارا مكملة تختلف باختلاف الأطر الزمنية.

إختبار فرضيات الدراسة:

الفرضية الأولى: توصلنا إلى إثبات الفرضية الأولى التي كان مفادها يرتبط كل من سعر الصرف الرسمي والتضخم بعلاقة طردية مع سعر الصرف الموازي فقد كانت النتيجة علاقة طردية قوية ومعنوية بين سعر الصرف الرسمي والموازي في الأجل الطويل، أما بالنسبة لتضخم يؤثر طرديا في الأجلين القصير والطويل لكن تأثيره أقوى وأسرع في المدى القصير.

الفرضية الثانية: أما الفرضية الثانية التي مفادها وجود أثر سلبي لكل من احتياطات الصرف الأجنبية وتحويلات المهاجرين على سعر الصرف الموازي لم تكن دقيقة بشكل الكافي فقد توصلت الدراسة إلى تحويلات المهاجرين تؤثر سلبا وبشكل معنوي على سعر الصرف الموازي في المدى القصير بينما لا يظهر لها أثر معنوي في المدى الطويل. أما الاحتياطيات الأجنبية فلا تظهر أثرا ثابتا في المدى القصير وتبقى غير مؤثرة في الأجل الطويل.

الفرضية الثالثة: توصلنا إلى نفي الفرضية الثالثة التي مفادها وجود علاقة طردية بين أسعار النفط وسعر الصرف الموازي فقد كانت النتيجة لا يوجد أي أثر معنوي لأسعار النفط.

نتائج الدراسة:.

بعد معالجتنا للموضوع والتطرق لمختلف الجوانب المتعلقة به توصلنا إلى النتائج التالية:

- ✓ وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين السعر الرسمي وسعر الصرف الموازي في الأجل الطويل.
- ✓ التضخم يؤثر طرديا على سعر الصرف الموازي في كل من المدى القصير والطويل لكن الأثر أقوى وأسرع في الأجل القصير.
- ✓ الاحتياطيات الأجنبية تظهر تأثيرا متباينا في المدى القصير (مرة طردية،مرة عكسي) لكنها غير مؤثرة في المدى الطويل.
- ✓ تحويلات المالية للعاملين في الخارج تؤثر عكسيا ومعنويا على سعر الصرف الموازي في المدى القصير بينما لا يظهر لها أثر معنوي في المدى الطويل.
- ✓ عدم وجود تأثير معنوي لأسعار النفط على سعر الصرف الموازي في المدى الطويل.
- ✓ معامل تصحيح الخطأ معنوي وسالب مما يؤكد وجود علاقة توازنية طويلة الأجل وسرعة تصحيح عالية نحو التوازن بعد الصدمات.

الاقتراحات:

هناك مجموعة من الاقتراحات التي يمكن أن تساهم في دفع عجلة التنمية في البلاد والحد من توسع السوق الموازية وتنظيم التعاملات داخلها وهي كالتالي:

- العمل على فتح مكاتب لتحويل العملات في الإطار الرسمي خاصة في الفنادق من أجل تسهيل عملية التحويل خاصة بالأجانب.
- إنشاء بنوك تجارية جزائرية في الخارج خاصة في البلدان التي يتواجد فيها بكثرة المغتربين الجزائريين كفرنسا مما يسهل عملية تحويل أموال المغتربين بطريقة رسمية إلى الجزائر.
- تقديم حوافز للمغتربين لإرسال أموالهم عبر البنوك الرسمية مثل أسعار صرف تفضيلية أو إعفاءات ضريبي .
- تسهيل الوصول إلى العملة الأجنبية من البنوك الرسمية لأغراض مشروعة: السفر، العلاج، الدراسة، الاستيراد.
- توسيع الحصص السنوية المخصصة للمواطنين بالعملات الأجنبية.

- رقمنة العمليات وتقليص الرخص والتصاريح التي تدفع البعض للجوء للسوق السوداء.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولا: الكتب

1. أحمد هني .(1999) .العملة والنقود .الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية.
2. بول كروغمان، و أوبستفيلد موريس .(2020) .الاقتصاد الدولي :النظرية والسياسة .دار النشر الأكاديمية.
3. جميلة جوزي .(2013) .أسس الاقتصاد الدولي :النظريات والممارسات) الطبعة الأولى .(الجزائر :دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع.
4. محمود حميدات .(2000) .مدخل للتحليل النقدي .بن عكنون الجزائر :ديوان المطبوعات الجزائرية.
5. حمد بلقاسم، و حسن بهلول .(1999) .سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر) بناء قطاع اقتصادي عمومي رائد(، الجزء الأول .الجزائر :ديوان المطبوعات الجامعية.

ثانيا:المقالات الأكاديمية

1. أسماء دردور .(2022) .أثر سعر الصرف الموازي على مؤشر أسعار الاستهلاك بالجزائر خلال الفترة 2020-1990 باستخدام نموذج .ARDL مجلة أبحاث اقتصادية معاصرة،(1)5 ،.630-615
2. بن عيسى كمال الدين، نسيم حزام، و نوال بونشادة .(2023) .العلاقة السببية بين سعر الصرف واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر .مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة،(1)8 ،.248-239
3. بومدين بن بولعيد .(2021) .سوق الصرف الموازي في الجزائر :أسبابه وآثاره الاقتصادية .مجلة الاقتصاد والأسواق، (18).
4. بيطار شادي .(2021) .استخدام نموذج تصحيح الخطأ لدراسة أثر سعر الصرف الموازي على الميزان التجاري في سورية .مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية،(3) ،.116-81
5. صالح أحمد علي جامع .(2020) .أثر سعر الصرف على التجارة الخارجية في السودان .مجلة أبحاث ودراسات التنمية،(2)7 ،.139-118
6. عبد الحميد مرغيث .(2013) .التصنيفات القانونية والواقعية لنظم إدارة سعر الصرف :مدخل مقارن مع إشارة خاصة إلى الجزائر .أبعاد اقتصادية،(1)3 ،.288-259
7. عبد الله ياسين، و سفيان بن عبد العزيز .(2021) .دراسة قياسية لمحددات سعر الصرف الموازي حسب نظرية تعادل القوة الشرائية .مجلة الاقتصاد الجديد،(4)12 ،.653-636

8. عبد الناصر بوثلجة، و سمير بطاهر .(2015) .سعر الصرف الموازي والطلب على النقود في الجزائر .المجلة المغاربية للاقتصاد والتسيير،(1)2 ،.87-75

9. فايزة سي محمد، و عبد الناصر بوثلجة .(2020) .أثر سعر الصرف الموازي على الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر .مجلة التكامل الاقتصادي،(1)8 ،.35-17

10. فايزة سي محمد، و عبد الناصر بوثلجة .(2021) .علاوة سعر الصرف الموازي وميزان المدفوعات .مجلة نور للدراسات الاقتصادية،(10)6 ،.143-126

11. قماش نجيب .(2020) .إشكالية سوق الصرف الموازي في الجزائر .أطروحة دكتوراه.

12. لحسن دردوري، و لخضر لقليطي .(2017) .سياسة سعر الصرف .مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي،(1)1 ، 125-142.

13. مريم بلهاشم، و نورية غازي .(2018) .أثر علاوة سعر الصرف الموازي على بعض متغيرات الاقتصاد الكلي في الجزائر .مجلة الباحث الاقتصادي،(10)6 ،.320-295

14. مساعدية جمال، و شريف غياط .(2019) .العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم .مجلة الدراسات - العدد الاقتصادي،(2)10 ،.18-15

15. هشام بوطالبي .(2022) .أثر علاوة سعر الصرف الموازي على تدفق التحويلات المالية للمهاجرين الجزائريين . Les Cahiers du Mécas،(1)18 ،.492-475

16. ياسين قدوري، و عبد الحفيظ مازري .(2022) .محددات علاوة الصرف الموازي في الجزائر .مجلة المالية والأسواق،(2)9 ،.409-390

17. عائشة بلحرش، و شهيدة كيفاني .(2014) .سعر الصرف الحقيقي التوازني حالة الجزائر .مجلة دفاتر اقتصادية،(2)5 ،.141-121

18. حماد فرحان سعد عبد الكريم وآخرون .(2021) .مجلة الدنانير،(23)1 ،.575-549

ثالثا: المذكرات الجامعية

1. بن ختو يوسف .(2016) .العلاقة بين سعر الصرف الموازي والقدرة الشرائية- حالة الجزائر .-مذكرة ماجستير . جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

2. حورية بورعدة .(2014) .الاقتصاد غير الرسمي في الجزائر :دراسة سوق الصرف الموازي .مذكرة ماجستير، جامعة وهران.

3. سي محمد فايزة .(2019) .سعر الصرف الموازي والأداء الاقتصادي الكلي في الجزائر) دكتوراه .(جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

4. عبد القادر بوهالي .(2016) .سياسات سعر الصرف وأثرها على أداء الاقتصاد الجزائري .مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.

5. نفيسة ناصري .(2011) .أثر سعر الصرف على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة- دراسة حالة الجزائر .- مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان.

6. هشام قندوز .(2016) .العلاقة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في المدى الطويل - حالة الجزائر . مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان.

7. مجناح فؤاد .(2022) .دراسة تحليلية لأثر تقلبات أسعار الصرف مقابل الدولار على التوازن الاقتصادي في الجزائر مقارنة مع دول .MENA أطروحة دكتوراه، جامعة الجلفة.

8. محمد بوشمال .(2019-2020) .أثر سعر الصرف على النمو الاقتصادي في الجزائر .أطروحة دكتوراه، جامعة الجلفة.

9. علي بودلال .(2002) .إشكالية الاقتصاد غير الرسمي والعوامل المساعدة على توسعه في الجزائر .محاضرات ملتقى جامعة دحلب.

رابعا:التقارير الرسمية

1. بنك الجزائر) .مختلف السنوات .(التقرير السنوي حول السياسة النقديةwww.bank-of-algeria.dz .

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا:الكتب

1. Hubbard, & brien, O. (2011). Money,Banking, and Financial System (1 edition ed.). BOSTON: Prentice Hall.

2. Kindleberger, & Aliber. (2011). Manias panics and crashes a history of financial cries (7 ed.). Palgrave Macmillan.
3. krugman. (2009). The Return of depression Economics and crisis of 2008. Nonton Company.
4. Krugman، Obstfeld، و Melitz. (2011). International Economics:Theory and Policy (الإصدار 9th edition). Boston: Addison-Wesley.

5. Mishkin. (2009). Economics of Money,Banking,and Financial Markets (9 edition ed.). Prentice Hall.
6. Mishkin، و Frederic. (2012). The economics of Money,Banking and Financial Markets (الإصدار 10). Pearson Education.

ثانيا:المقالات والأوراق البحثية

1. Bastani, H., & Alvi Rad, A. (2018). Parallel exchange rates and economic distortions: The case of Iran. Journal of Economic Studies, 45(3), 456-472.
2. Degafa, D. (2001). The Parallel Foreign Exchange Market and Macroeconomic Performance in Ethiopia. Addis Ababa University.
3. Elbadawi, I. (1994). The expatriate workers' remittances, parallel foreign exchange market and macroeconomic performance in Sudan. Journal of African Economies, 3(3), 512-481.
4. Hausmann, R., & Francisco, R. (2014). Parallel Exchange Rates and Inflation Dynamics: Evidence from Venezuela. Journal of Development Economics, 108, 1-15.
5. Kiguel، و O'connel. (March, 1995). Parallel exchange rates in developing countries. World Bank Research Observer, 10(1), الصفحات 21-52.
6. Mahjoub Ebaidalla. (2017). Determinants and macroeconomic impact of parallel market for foreign exchange in Sudan. African Journal of Economic Review, 5(1), 1-15.
7. Nkurunziza. (2002). Exchange Rate Policy and Parallel Market For Forgeign Currency in Burundi. University of Burundi.
8. Ogun, O. (1995). The dynamics of parallel exchange rates: Evidence from Nigeria. Journal of African Economies, 4(2), 123-145.
9. Sònia Muñoz. (February, 2006). Zimbabwe's export performance: The impact of the parallel market and governance factors. IMF Working Paper No. 06/28, الصفحات 1-17.
10. Sturzenegger, F. (2021). Parallel exchange rates and economic crises: Lessons from Argentina. Journal of International Economics, 45(3), 1-25.
11. Tavlas, G. S. (2005, january). The global implications of regional. Journal of International Money and Finance, 24(2), 243-245.

ثالثا:التقارير الرسمية

1. IMF. (2012). Annual Report on Exchange Arrangements and Exchange Restrictions

الملاحق

الملحق رقم(1): تطور سعر الصرف الرسمي والموازي في الجزائر خلال الفترة 1994–2024 (دولار مقابل الدينار)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
1994	42.893	55
1995	52.175	70
1996	56.186	85
1997	58.414	90
1998	60.353	90
1999	69.314	100
2000	75.343	100
2001	77.82	85
2002	79.723	96
2003	72.613	120
2004	72.614	94.5
2005	73.38	100
2006	71.158	105
2007	66.83	120
2008	71.183	125
2009	72.731	127
2010	76.056	142
2011	78.103	150
2012	78.152	141
2013	87.904	105
2014	107.132	115
2015	110.527	165
2016	114.933	180
2017	118.291	175
2018	119.16	180
2019	132.132	190
2020	138.838	200
2021	137.221	210
2022	134.274	220
2023	135.658	225
2024	134.05	245

المصدر: بنك الجزائر (Bank of Algeria)

الملحق رقم(2): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 1994-2024

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التضخم	29	29.80	18.70	5.70	5	2.6	0.3	4.2	1.4	4.3	4	1.4
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
التضخم	2.3	3.7	4.9	5.7	3.9	4.5	8.9	3.3	2.9	4.8	6.4	5.6
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024					
التضخم	4.3	2	2.4	7.2	9.3	9.3	5					

المصدر: البنك الدولي (World Bank)

الملحق رقم(3): تطور أسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 1994-2024

السنوات	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
أسعار البترول	17.2	18.43	20.36	19.11	12.72	19.34	28.45	24.42	25.08	28.84	38.27	54.51
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
أسعار البترول	65.14	72.39	97.26	61.69	79.48	111.26	111.67	108.7	99.03	52.37	43.73	54.16
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024					
أسعار البترول	71.34	64.3	41.69	70.86	100.99	82.17	84.43					

المصدر: البنك الدولي (World Bank)

الملحق رقم(4): تطور احتياطات الصرف

السنوات	احتياطات الصرف الأجنبي
1994	2.67
1995	2.01
1996	4.24
1997	8.05
1998	6.85
1999	4.53
2000	12.02
2001	18.08
2002	23.24
2003	33.13
2004	43.25
2005	56.3
2006	77.91
2007	110.72
2008	143.23
2009	149.04
2010	162.61
2011	182.82
2012	191.3
2013	194.71
2014	179.62
2015	144.68
2016	114.39
2017	97.61
2018	80.23
2019	63.3
2020	48.88
2021	46.05
2022	61.74
2023	69.71
2024	72

المصدر: البنك الدولي (World Bank)

الملحق رقم (5): تطور تحويلات المهاجرين خلال الفترة 1994-2024

السنوات	تحويلات المهاجرين
1994	1395
1995	1120
1996	880
1997	1060
1998	1060
1999	790
2000	790
2001	670
2002	1070
2003	1750
2004	2460
2005	2060
2006	1610
2007	2120
2008	2202
2009	2059
2010	2044
2011	1942
2012	1942
2013	2000
2014	2452
2015	1997
2016	1989
2017	1792
2018	1792
2019	1792
2020	1700
2021	1759
2022	1829
2023	1868
2024	1950

المصدر: خلدون يوسف شمس دين، دور تحويلات المهاجرين في تعبئة الموارد المالية المحلية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة عين تموشنت، 2023.